جامعة جيلالي بونعامة –خميس مليانة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التسيير

الموضوع:

الذكاء الإقتصادي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة مؤسسة باتيمتال ولاية عين الدفلى

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال

إعداد الطالب:
بركان رشيد
حمرون محمد عبد العزيز

إشراف الأستاذ:
سعيد الطيب

لجنة المناقشة

أستاذة جامعة خميس مليانة	رئيسا
أستاذة سعيد الطيب جامعة خميس مليانة	مشرفا
أستاذة جامعة خميس مليانة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنارنا لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء
هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل
أتوجه بجزيل الشكل والإمتنان إلى كل من ساعدني
من قريب أو بعد في إنجاز هذا العمل
وفي تذليل ما وجهته من صعوبات وأخص بالذكر الأستاذة
المشرفة
الأستاذة سعيد الطيب
الذي لم تيخل علي بتوجيهاته ونصائحه
التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث
كما أتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة الذي رافقوني في المشوار
الدراسي
وكذا جزيل الشكر إلى السيد مدير مؤسسة باتيمتال
وجميع العمال المؤسسة على دعمهم لإثراء الجانب التطبيقي لهذا
العمل

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من شاركوا في رحلة الحياة،
فأضاءوا لي الطريق عندما انطفأت شموعه ومنحوني الأمل
حينما عصفت بي رياح اليأس،
وبحثوا لي عن الدواء عندما أصابني الداء،
وصنعوا لي مظلة النجاح بدعواتهما
التي كانت صدء في أذني ونبراش في حياتي أمي حفظها الله
وأبي رحمهالله
شاكرين وحامدين الله دائما.
وإلى من كانت فرحتهم فرحة،
ونظراتهم نظرتي، وحبي لهم حياتي إخوتي.

رشيد

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من شاركوا في رحلة الحياة،
فأضاءوا لي الطريق عندما انطفأت شموعه ومنحوني الأمل
حينما عصفت بي رياح اليأس،
وبحثوا لي عن الدواء عندما أصابني الداء،
وصنعوا لي مظلة النجاح بدعواتهما

التي كانت صدء في أذني ونبراش في حياتي أمي حفظها الله
وأبي رحمهالله
شاكرين وحامدين الله دائما.
وإلى من كانت فرحتهم فرحة،
ونظراتهم نظرتي، وحبي لهم حياتي إخوتي.

محمد

فهرس المحتويات

الشكر

الإهداء

فهرس المحتويات

مقدمة

الفصل الأول: المفاهيمي للذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الذكاء الاقتصادي

المطلب الأول: المفهوم والجذور التاريخية للذكاء الاقتصادي

المطلب الثاني: وسائل ومراحل الذكاء الاقتصادي

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الثاني: خصوصيات التنمية المستدامة

المطلب الثالث: دور التنمية المستدامة في زيادة أرباح المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة

المطلب الاول: الدراسات المتعلقة بالذكاء الاقتصادي

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالتنمية المستدامة

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد

المبحث الأول: تقديم عام شركة المباني الصناعية والنحاس "باتيميتال"

المطلب الأول: تعريف ونشأة شركة المباني الصناعية والنحاس "باتيميتال"

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة باتيميتال

المطلب الثالث: مهام مؤسسة BATIMETAL

المبحث الثاني: دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء المستدام بمنظمات الأعمال

المطلب الأول: دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء الاقتصادي

المطلب الثاني: دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء الاجتماعي

المطلب الثالث: دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء البيئي

المطلب الرابع: منهجية الدراسة و تحليل نتائج المقابلة

خلاصة الفصل:

مقدمة

مقدمة:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين ظهور العديد من التغيرات والتحولات الجوهرية على مختلف المستويات سواء المحلية أو الدولية، نتيجة عولمة الأسواق، و التي أفرزتها المعطيات الاقتصادية والثورة التكنولوجية، فالواقع اليوم يشهد تطورات متسارعة الثابت فيها هو التغير.

إن التحولات المتسارعة في وتيرة نمو الابتكارات والتقنيات التكنولوجية ساهم في بروز العديد من التطبيقات والأنشطة الحديثة، والتي تعتبر المعرفة أهم عامل من عوامل نجاحها وكشفت عن تحديات جديدة، حيث لم يعد التحدي يتمثل في توفير المعلومة فقط؛ و إنما في سرعة الوصول إليها و كيفية هيكلة هذه المعلومة وتحليلها، بحيث تساعد في معرفة الفرص و التهديدات، وكيفية حل المشاكل و الوقاية منها، وتطوير أساليب العمل في وقت وجيز، أي أنها تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب وبالشكل المناسب.

في ظل هذه التحديات بير الذكاء الاقتصادي كتوجه جديد يستجيب و يواكب تلك التحديات ، وبما تتطلبه معطيات المستقبل لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يعد الأكاء الاقتصادي من أهم النظم الفعالة لتحقيق متطلبات التنمية و التي ثبت بالتجربة أنه مفتاح التنمية المستدامة – والأداة الأكثر نجاعة لضمان فهم دقيق للبيئة الاقتصادية و التنافسية من خلال تحديد و تحليل المعلومات الداخلية و الخارجية ذات القيمة والتقاطها و استخدامها في العمليات التي يمكن لهذه الأخيرة الوصول إليها قصد اتخاذ القرار.

أولا : إشكالية الدراسة

إن مجموعة المطلقات والحقائق الفكرية التي تم طرحها آنفا ، تحدد الملامح الرئيسة الإشكالية الدراسة التالية: **إلى أي مدى يمكن للذكاء الاقتصادي أن يكون عنصرا فعالا و إيجابية في تحقيق التنمية المستدامة؟**

ولدعم التساؤل الرئيسي؛ تم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية وعلى النحو الآتي:

- ما المرتكزات الفلسفية و المفاهيمية للذكاء الإقتصادي ؟ و ماهية التنمية المستدامة و أبعادها ؟
- ما دور و أهمية نظام الذكاء الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة ؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

تستمد هو الراسة أهميتها من المكانة التي أصبح يحتلها الذكاء الاقتصادي اليوم بإعتباره من أهم النظم الفعالة لتحقيق متطلبات التنمية، و هذا لقدرته على جمع المعلومات وتحليلها وتحويلها إلى معارف، واستخدامها في العمليات التي يمكن لهذه الأخيرة الوصول إليها قصد اتخاذ القرار ضمن الاستراتيجيات التنموية في ظل بيئة الأعمال المعاصرة؛ من جانب أخر تعد هذه الدراسة مساهمة جيدة لإغناء المكتبة بموضوع يعتبر حديثة نسبية في الفكر الاقتصادي مثل موضوع الذكاء الاقتصادي الذي يتماشى مع التطورات الهائلة في مسار كل النواحي الحياتية و في المجتمعات المعاصرة.

ثالثا : أهداف الدراسة

تسعى الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

- التعريف بمفهوم الذكاء الاقتصادي وأهميته ومراحل عملياته وضرورة الاهتمام
- بتطبيقاته؛
- التعرف على ماهية التنمية المستدامة وأهمية تحقيقها؛
- التعرف على مدى مساهمة نظام الذكاء الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة؛

رابعا: مصطلحات الدراسة

إن عملية تحديد المصطلحات أمر مهم في البحث العلمي، ونقطة ارتكاز التي تسهم في إجلاء الغموض والتداخل في الأفكار، إذ أن إستخدام المصطلحات في مختلف الدراسات تعطي التوضيح للقاري المختص وغير المختص بما تنطوي عليه هذه المصطلحات من مضامين.

أ. **الذكاء:** إذا استنطقنا اللغة، وجدنا أن كلمة «الذكاء» مشتقة من الفعل الثلاثي « ذكا » والذكاء: لقب النار، والذكاء قدرة على التحليل و التركيب و التمييز و الاختيار، و على التكيف إزاء المواقف

المختلفة. وقد عرف الذكاء عند العرب بأنه الاستعداد التام لإدراك العلم والمعارف، هو حدة الفؤاد وسرعة الفطنة. ولفظة «الذكاء» تعني اصطلاحا القدرة على حل المشكلات المألوفة والغير المألوفة من خلال توظيف المعارف و الخبرات المعالجة للمواقف المختلفة التي يواجهها الأفراد.

ب- **الذكاء الاقتصادي** : يشير إلى فكرة جديدة تشتمل على مجموعة من الإشكاليات المرتبطة بأمن المعلومة ، و التي تتضمن بالخصوص حمايتها وتسييرها الإستراتيجي لغاية اتخاذ القرار، أو لأجل القيام بأفعال تأثير لصالح المؤسسة أو الدولة

ج- **التنمية** : تشتق لفظة « التنمية » في اللغة من الفعل « نم » وجاء في لسان العرب ، الماء : بمعنى الزيادة نمى بني تمية وتمنيا ونماء : زاد وكثر . وربما قالوا ينمو نموا. ولفظة « التنمية » تعني اصطلاحة النمو المدروس على أسس علمية، والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كان تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل : الميدان الاجتماعي، الأقتصادي، السياسي، أو الميادين الفرعية، كالتنمية الزراعية، الصناعية، التقنية ،... إلخ

د. **التنمية المستدامة:** تشير إلى كونها هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو **يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته.**

خامسا: منهج الدراسة

ارتكزت الراسة الحالية على الأسلوب النوعي مستندا إلى المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطى في دراسة موضوع الذكاء الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، عبر عرض النتاجات الأدبية التي جادت بها الدراسات الاقتصادية.

الفصل الأول

تمهيد:

من أجل تحسين الأداء وزيادة الفعالية تسعى المؤسسات الجزائرية إلى مواكبة آخر التطورات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية في العالم لاسيما ما تعلق منها بالذكاء الاقتصادي الذي يمكن المؤسسة من إتخاذ قرارات ذات جودة في الوقت المناسب اعتمادا على ما بحوزتها من معلومات ومعارف.

وفي ظل هذه البيئة المتغيرة باستمرار، أصبحت الحديثة تعتمد على المعالجة الآلية للمعلومات السريعة والمتغيرة أين تجد المؤسسات نفسها أمام ضرورة البحث عن الحلول والبدائل الأكثر تطورا التي تزيد من مواردها التنافسية، وعلى هذا الأساس أصبح الذكاء الاقتصادي البديل المفضل للمؤسسة لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى كل من الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة بحيث سنتناوله في ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الذكاء الاقتصادي

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الذكاء الاقتصادي

يعتبر مفهوم الذكاء الاقتصادي **Economic Intelligence** من المصطلحات الحديثة التي ظهرت نتيجة لتطور الاقتصاد المعرفي، ولابد من الاشارة الى ان اغلب الابحاث والدراسات الاولية في هذا المجال كانت باللغات الاجنبية وترجمت الى اللغة العربية. وقد وردت فيها مصطلحات عديدة مثل الاستخبارات الاقتصادية او المخابرات الاقتصادية او المعلومات الاقتصادية او الامن الاقتصادي وغيرها من المصطلحات، إذ تشير جميعها الى مصطلح الذكاء الاقتصادي ويعود ذلك على الارجح الى الترجمة الحرفية لمصطلح الذكاء في اللغة الانجليزية ، وهو يختلف عن المصطلح نفسه في اللغة الفرنسية فالمعجم الانجليزي يقصد بالذكاء هو الاستخبار ، ويستعمل مصطلح ذكاء الاعمال **Business intelligence** وعُرف بالفرنسية بالذكاء التنافسي **Compétitive intelligence**[1] وفي دراسة اخرى ذكرت انه يعود أصل هذه الكلمة إلى ذكاء الاعمال بعدها اطلق عليها مصطلح الذكاء التنافسي وكانت اول دراسة في هذا المجال من قبل الباحث Pionnier Augilar.

المطلب الأول: المفهوم والجذور التاريخية للذكاء الاقتصادي

أولا: تعريف الذكاء الاقتصادي

يعد تعريف الذكاء الاقتصادي من المواضيع التي تشكل جدلاً في عدة مناقشات ودراسات بسبب حداثة الموضوع وتعدد تعاريفه من قبل الباحثين في هذا المجال إذ تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي مع مرور الوقت من نظام المعلومات الى مفهوم ذكاء المعرفة او ذكاء الأعمال من قبل الباحث Luhu في عام **1958** عرفه بأنه" القدرة للقبض على العلاقات المتبادلة ما بين الحقائق المعروضة بطريقة ما لغرض توجيه العمل نحو الأهداف المنشودة". [2]

ويعد الباحث Harold **Wilensky** أول من وضع تعريفاً واضحاً للذكاء الاقتصادي في عام **1967** في كتابه organisationnel Intelligence " الذكاء التنظيمي" وعرفه بانه "نشاط لمعالجة مشكلة الجمع والتجهيز والتحليل للمعلومات المطلوبة وايصالها لعملية صنع القرار". [3]

أما الباحث PH. **Baumard** فقد ذكر في عام**1991** ، بان" الذكاء الاقتصادي لا يقتصر على فن المراقبة، بل هو تطبيق دفاعي وهجومي من المعلومات هدفه القيام بربط العديد من المجالات لغرض تحسين الاهداف التكتيكية والاستراتيجية وهو وسيلة تواصل ما بين العمل والمعرفة ". [4]

---

[1] محمد نعمة الزبيدي، **الذكاء الاقتصادي وإمكانية مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي**، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص 21.

[2] Hany M. Elshamy, "**Economic Intelligence : theory and applications** : International conférence of Business intelligence and knowledge economy, Al-Zogtoonah university, Jordan. April, 2012 P.153.

[3] origine de l'intelligence stratégique, voir : www.intelligencestrategique.be/site/ase_is fr/intelligencestrategique/ origine-de-l-intelligence-strategique.html.

[4] –حليمي لامية، **دور اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ماجستير، جامعة بومرداس، 2009–2010، ص50.

كما عرفه **Henry Marter** في عام**1994** ، الذي يعمل في المحافظة العامة للتخطيط الفرنسي بانه "مجموعة منسقة من التدابير المرتبطة بالبحث والمعالجة وبث المعلومة المفيدة للجهات الاقتصادية الفاعلة على وفق الإجراءات القانونية وتوفير الضمانات الضرورية للحفاظ على ارث المؤسسة".

في حين عرفه الباحث **H.lesca** في عام **1995** بانه لا يقتصر على توزيع المعلومات بل يتطلب تحويلها الى فعل يحقق قيمة مضافة وقيام العملية الاعلامية للمؤسسة بالترقب والاصغاء لنقاط الضعف لغرض اكتشاف الفرص والتقليل من المخاطر التي ترتبط بالشكوك. وفي عام **1997** أعطى المفكر **Golletis** تعريفا للذكاء الاقتصادي في مقالة نشرت له في مجلة Review Economic intelligence على انه:

"قدرة المؤسسات على المفاضلة الفاعلة" للمعرفة والمتمثلة في قدرتها الخارجية والداخلية لغرض حل ومعالجة المشاكل التي تواجهها تلك المؤسسات". [1]

وقد عرفه **Claud Revel** في عام **1998** على انه "التحكم بالمعلومات وتحديد الفرص وتوقع التهديدات واتخاذ القرار للتأثير في المحيط الخارجي وخفض نسبة اللايقين" [2]

وفي تعريف لكل من **B. Martinet , M. Marti** عرفا الذكاء الاقتصادي في كتابهما رادار اليقظة بأنه "قدرة المؤسسة لضمان بيئتها والمراقبة المستمرة ؛ لإشعار المعنيين بالأخطار المحيطة بهم بهدف التعرف عليها والحماية من البيئة ومحيطها" [3]

أما معهد دراسات الدفاع الوطني العليا في فرنسا **IHEDN** فقد عرفه في عام **2000** بانه "المنهج المنظم للخدمة الاستراتيجية للمؤسسات، وتحسين التنافسية لتلك المؤسسات من خلال الجمع والمعالجة للمعلومات

ونشر المعرفة المفيدة واكتشاف الفرص والتحديات التي تساعد في عملية دعم القرارات بأدوات خاصة مع التركيز على الشبكات الداخلية والخارجية للمؤسسات".

في حين اقترحت AFALE وهي الجمعية الفرنسية المعنية بتطوير الذكاء الاقتصادي تعريفاً عام **2001** بانه مجموعة التدابير المنسقة لغرض جمع وتجهيز وتوزيع وحماية المعلومات التي تعطي قيمة للجهات الفاعلة بصورة قانونية لغرض اتخاذ القرار" [4]

---

[1] –مصطفى بودرامة، **دور الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، من اعمال المؤتمر السنوي الحادي عشر ذكاء الاعمال – واقتصاد المعرفة جامعة الزيتونة كلية العلوم الإدارية، 2012 ، عمان، ص582.

[2] - Claude Revel "**Economic Intelligence an operational concept for Globalised world** paper , ARJ:134,2010,P.23.

[3] - خلفلاوي شمس ضيات، **الذكاء الاقتصادي رهان لتسيير المؤسسات الحديثة**، جامعة عنابة الجزائر ، مجلة – العلوم الانسانية والاجتماعية – العدد العاشر، مارس2013 ، ص229.

[4] - Philipp eclerc "**Issues and trends economic intelligence**. Chapitre 22, p20 paris

أما **Alain juilet** الذي يشغل المنصب الاعلى للذكاء الاقتصادي الفرنسي فعرفه عام**2005** أنه "يشتمل التحكم والحماية للمعلومات الاستراتيجية للأعوان الاقتصاديين كافة؛ لغرض الوصول الى التنافسية في المجال الاقتصادي وتحقيق امن المؤسسات وحماية المعلومات في سبيل استخدامها في سياسة التأثير" [1]

في حين عرفه الباحث **M.porter** والذي يعد من المساهمين في تطوير مفهوم الذكاء الاقتصادي بانه "التحكم بتزويد المعلومات المناسبة للشخص المناسب، وفي الوقت المناسب لغرض اتخاذ القرار المناسب والقيام بالتصرف الملائم وتطوير بيئته في الاتجاه المناسب" [2]

ومن التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريفاً شاملاً للذكاء الاقتصادي بأنه:

" **نظام لجمع وتحليل وبث المعلومات بوسائل بشرية وتقنية وبطريقة قانونية والاستفادة منها في القدرة التنافسية، واتخاذ القرارات المناسبة، وضمان حماية الممتلكات للمؤسسات والبلدان وتأثيره في المحيط الداخلي والخارجي**".

لتلخيص كل ما ذكرناه ندرج في الجدول التالي أهم التعاريف السابقة مرتبة بحسب التسلسل الزمني

جدول رقم 01: أهم تعاريف الذكاء الاقتصادي حسب التسلسل الزمني

	الباحث	السنة	تعريف الذكاء الاقتصادي
1	**Luhu**	1958	القبض على العلاقات المتبادلة للحقائق والعمل نحو الهدف المنشود
2	**H.wilensky**	1967	نشاط لجمع وتجهيز وتحليل المعلومات لغرض صنع القرار
3	**Ph.Baumard**	1991	تطبيق دفاعي وهجومي من المعلومات ووسيلة بين العمل والمعرفة
4	**M.Henri**	1994	تدابير منسقة ومرتبة بمعالجة وبث المعلومات وفق القانون وحفظ ارث المؤسسة
5	**H.lesca**	1995	تحويل المعلومات لفعل وتحقيق قيمة مضافة واكتشاف الفرص وتقليل المخاطر
6	**G.colletis**	1997	القدرة على المفاضلة للمعرفة وحل ومعالجة المشاكل
7	**R.elaude**	1998	التحكم بالمعلومات وتوقع التهديدات وخفض اللايقين في اتخاذ القرار
8	**B.Martinety & M.Marti**	1998	قدرة المؤسسات لضمان بيئتها المرتبطة بالمعرفة وفهم البيئة ومحيطها
9	**IHEDN**	2000	منهج لخدمة المؤسسة وتحسين التنافسية واكتشاف الفرص لدعم القرارات
10	**AFALE**	2001	مجموعة التدابير المنسقة لجمع وحماية المعلومات بصورة قانونية لغرض اتخاذ القرار
12	**Al.Juilet**	2005	التحكم وحماية المعلومات للوصول للتنافسية واستخدامها للتأثير
13	**M.Porter**	/	تزويد المعلومة للمعنين بوقت مناسب وتطوير البيئة بالاتجاه المناسب.

المصدر: من اعداد الباحث وفق المعلومات الواردة في التعاريف السابقة.

ثانيا: الجذور التاريخية للذكاء الاقتصادي

[1] - معروف جيلالي. **الذكاء الاقتصادي في الجزائر، واقع وآفاق**، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، كلية العلوم الاقتصادية قسم المالية الدولية، المملكة العربية السعودية 2016 ص 20

[2] -Djibril Diakhate ; **Des cours en veille strategique** ;2010-2011 ;p8 voire http://foad.refer.org/IMG/pdf/Veille_maj.pdf-

لقد نشأت فكرة الذكاء الاقتصادي مع ظهور التجارة وتطورت مع ظهور اقتصاد السوق وقد أوضح F.Braudel أن المنافسات ازدادت قوة بالمدن التجارية منذ القرن الخامس عشر وامتدت الى القرن الثامن عش، وأن ظهور المنافسة بين تلك المدن وبالأخص في شمال ايطاليا، اتسمت في بدايتها بالهجومات التجارية والتجسس الاقتصادي [1]

إن التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي جاء من الفكر العسكري البريطاني في عام **1870** معتمداً على المعلومات من اجل اكتشاف نقاط الضعف والقوة للعدو وتحليل تلك المعلومات لغرض مواجهة الاخطار، ثم تطور المفهوم داخل المؤسسات وتغير المصطلح الى ذكاء الأعمال الذي يعتبر أقرب من مفهوم الذكاء الاقتصادي، وفي عام **1950** ظهر الذكاء الاقتصادي في اليابان، وفي عام **1958** وضع الباحث **Luhn** أول مصطلح لذكاء الاعمال، في حين قدم الباحث **Aguilar** في عام **1963** اول دراسة لظاهرتي اليقظة والذكاء واستعمل مصطلح رادار **Radar** ومصطلح المسح البيئي **Balayag**. ويعد العالم **Harold Wilensky** في عام **1967** اول من وضع تعريفاً للذكاء الاقتصادي. [2]

اما في الولايات المتحدة الامريكية وفي عام **1980** ونتيجة لتطور الاسواق بواسطة تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد اقترح **Porter** والذي يعمل استاذاً في جامعةHarvard اول نموذج للذكاء الاقتصادي والذي تجاوز فيه جمع المعلومات الى مرحلة معالجة تلك المعلومات وايصالها للمعنيين وتحويل المعلومات الى ذكاء وان لا يقتصر على مجال المنافسة فقط بل يتعدى ذلك الى مجالات المؤسسات كافة، أما في فرنسا فقد ظهر الذكاء الاقتصادي في عام **1990** وتطور المفهوم ليشمل مراقبة المحيط وإدارة المعلومات واهميتها للمتخصصين ويعد عام **1992** اول ظهور رسمي لمصطلح الذكاء الاقتصادي في فرنسا وقد وضع اول تعريف عملي في عام **1994** للذكاء الاقتصادي في فرنسا من قبل العالم H.Martre في التقرير الصادر من المحافظة العامة للتخطيط في فرنسا. [3]

نلخص النشأة التاريخية للذكاء الاقتصادي في الجدول رقم 02

جدول رقم 02: تطور النشأة التاريخية للذكاء الاقتصادي

[1] –حمداني محمد–**أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الاعمال وجذب الاستثمارات الاجنبية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية العدد الثاني 2012 ص 13

[2] -Corine Cohen, veille et intelligence stratégique, édition la voisier, France, 2004, pp (47-63)

[3] - محمد نعمة الزبيدي. مصدر سابق ص27

السنة	المصدر	المفهوم في هذه السنة
1870	المملكة المتحدة	التحول من الذكاء العسكري الى منظمات الأعمال
1950	اليابان	ظهر الذكاء الاقتصادي واعتماد تبادل المعلومات
1958	العالم Luhu	اول ظهور لمصطلح ذكاء الاعمال
1963	F.Aguilar	استعمال كلمة رادار والمسح البيئي
1967	H.Wilensky	يعد اول تعريفاً واضحاً للذكاء الاقتصادي
1980	الو م أ	تطور المفهوم من الذكاء التنافسي الى مفهوم ذكاء الاعمال
1990	فرنسا	يعد اول ظهور لمفهوم الذكاء الاقتصادي
1992	فرنسا	الظهور الرسمي لمفهوم الذكاء الاقتصادي
1994	فرنسا	أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ثالثا: أهداف وعناصر الذكاء الاقتصادي

1/ أهداف الذكاء الاقتصادي

تعددت أهداف الذكاء الاقتصادي حسب آراء الكتاب ويمكن أن نجملها فيما يلي:

أهداف الذكاء الاقتصادي حسب " Jakobiak "يعبر عنها بطرحه للسؤال لماذا الذكاء الاقتصادي في المؤسسة؟

1. توقع الأسواق المستقبلية .
2. فهم استراتيجيات المنافسين .
3. النشر الصحيح للمعلومات داخل المؤسسة .

أما " Alain Juillet" حدد أهداف الذكاء الاقتصادي كالتالي : [1]

*التحكم في المعلومة والمعرفة والحفاظ عليها نظرا لأهميتها في تطوير وترقية المؤسسة .

*التعرف على كيفية تسيير المعلومة وإنتقاء الأهم منها للخروج بما هو ضروري لفائدة المؤسسة لاسيما في مجال اتخاذ القرارات الحاسمة.

الشكل رقم 01: يوضح أهداف الذكاء الاقتصادي في المؤسسة

[1] -Alain Juillet, **modèle d'intelligence économique**, édition économica , Paris, 2004, p4

لماذا الذكاء الاقتصادي في المؤسسة؟

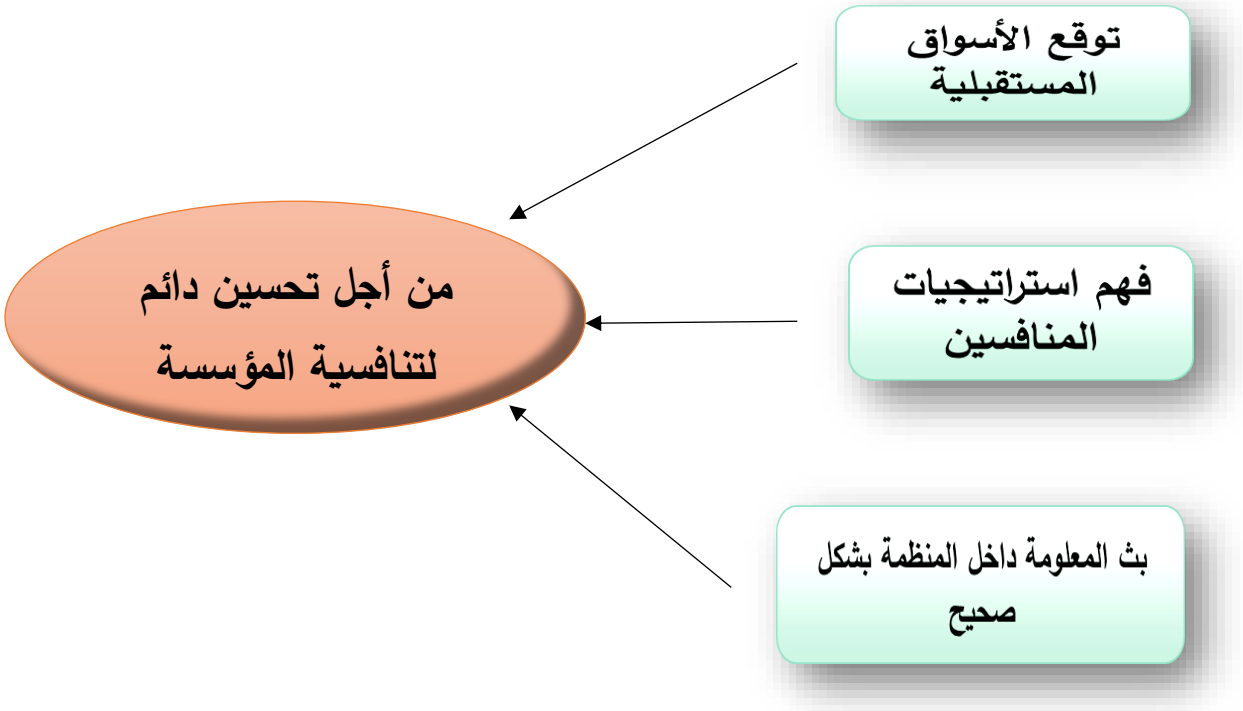

Source : F. Jakobiak, "l'intelligence économique, la comprendre, l'implanter ; l'utiliser", éd organisation, Paris, 2004, p86.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن الهدف المحوري لمنهج الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية حسب Jakobiak هو التحسين المستمر لتنافسيتها والذي يتم عبر مجموعة من الجهود تتمثل أساسا في توقع الأسواق المستقبلية، استيعاب استراتيجيات المنافسين، وأخيرا بث المعلومات داخل المؤسسة بشكل صحيح.

2/ عناصر الذكاء الاقتصادي

إن مفهوم الذكاء الاقتصادي يمكن أن نحصره في كونه سياسة عامة تحددها المؤسسة بمشاركة باقي المتدخلين والمتعاملين وترتكز على العناصر المبينة في الشكل رقم 03 التالي:

الشكل رقم 02: عناصر الذكاء الاقتصادي

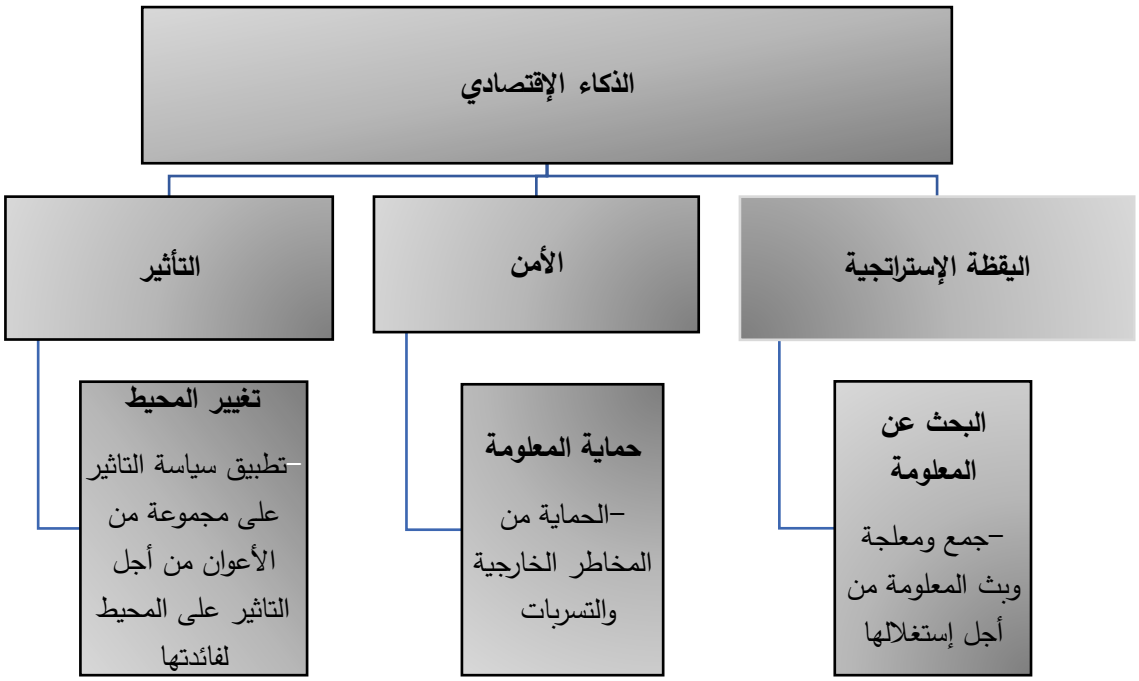

Source : M.Boudjemia. (2008) : *Intelligence économique : concept, définition et mode opératoire*, séminaire de sensibilisation à l'intelligence économique et à la veille stratégique, Alger, 23.12.2008 p : 06

أولا: اليقظة الإستراتجية

أ-تعريف اليقظة الإستراتجية: تعددت التعاريف المقدمة لها، ويمكن أن نذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر:

* **هيمبارت ليسكا Humbart Lesca** اليقظة الاستراتيجية هي نشاط مستمرة يتم بعمل جماعي متحد، على نحو استباقي، واستخدام المعلومات الاستباقية حول التغييرات التي قد تحدث في البيئة الخارجية للمؤسسة، وذلك للحد من المخاطر وعدم اليقين عامة. وتشمل هذه المعلومات علامات الإنذار المبكر. [1]

* **لوسكا وشهلور Lesca et Schuler** عرفان اليقظة الاستراتيجية على إنها" السيرورة المعلوماتية التي من خلالها تكون المؤسسة في الاستماع واستباق الإشارات الضعيفة في البيئة السوسيواقتصادية، بهدف خلق وتغطية فرص الأعمال وتقليل عدم اليقين.[2]

---

[1] -Humbert LESCA,'' VEILLE STRATEGIQUE Concepts et démarche de mise en place dans l'entreprise'' Ecole Supérieure des Affaires, Université de Grenoble 2, France, 1997, p01.

[2]- لاميه حليمي. **دور اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة امحمد بوقرة بومرداس 2009/2008، ص17

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص تعريفا شاملا لليقظة الاستراتيجية " فهي السيرورة الجماعية المستمرة التي يجمع بواسطتها مجموعة من الأفراد بطريقة إرادية المعلومات ذات الخاصية الاستباقية والمتعلقة بالتغيرات الناتجة في البيئة الخارجية للمؤسسة، بهدف خلق فرص أعمال وتقليل الأخطار وعدم اليقين.

ب-أنواع اليقظة الإستراتيجية

لليقظة الإستراتيجية عدة أنواع، وكل نوع له استعمال معين في مجال معين، حيث انه يوجد إجماعا من المؤلفين على الأنواع التالية:

1-اليقظة التكنولوجية: يعرف **F.Jakobiak** اليقظة التكنولوجية على أنه**"** ملاحظة وتحليل البيئة العلمية، التقنية، التكنولوجي والتأثيرات الإقتصادية الحالية والمستقبلية من أجل معرفة الفرص والتهديدات.**"**[1]

تهتم اليقظة التكنولوجية بجمع المعلومات التي تمكن المؤسسة من تحقيق سبق في مجال الإبداعات التكنولوجية، وينصب إهتمامها على التطورات التكنولوجية والتقنية والاكتشافات العلمية والتجديد التكنولوجي وتحسين الصناعة والبحوث والتقارير وبراءات الاختراع.

2-اليقظة التنافسية: اليقظة التنافسية هي النشاط الذي من خلاله تتعرف المؤسسة على سلوك منافسيها الحاليين والمحتملين وهي تهتم أيضا بالبيئة التي تتطور فيها المؤسسات المنافسة. وهذا من خلال جمع المعلومات عن المنافسين حول رقم الأعمال والحصة السوقية والأسعار والتكنولوجيات الممتلكة ومعدلات النمو وقنوات التوزيع، بالإضافة إلى سمعة العلامة ومدى رضا زبائن المنافسين والكفاءات والمهارات المكتسبة.. الخ.

* في هذا الجانب حدد **Michel Porter** المعلومات التي يجب جمعها حول المنافسين في خمسة نقاط هي:

-الكفاءات الحالية للمنافسين

-إستراتيجية المنافسين

-الأهداف الجديدة للمنافسين

-قدرات المنافسين

-الفرضيات والقرارات التي يمكن أن يلجأ إليها المنافسون.

3-اليقظة التجارية: اليقظة التجارية هي النشاط الذي يقوم بدراسة كل من الزبائن والموردين: [2]

أ-الزبائن :إن هدف أي مؤسسة اقتصادية هو المحافظة على زبائنها واستقطاب زبائن جدد، ولأجل ذلك تسعى المؤسسات جاهدة لمعرفة حاجات ورغبات زبائنها الحاليين اعتمادا على أساليب وتقنيات تسويقية (تحقيقات،

[1] -Jakobiak.F(1991), « **Pratique de la Veille Téchnologue** », édition d'organisation, Paris, P4.

[2] - Antonio Lopes da Silva (2002), « L'information et L'entreprise, des savoirs a partager et a capitaliser Méthodes ; outils et applications a la veille », Thèse de Doctorat, (Non Publié), Université de droit et d'économie, Marseille III, P42.

أبحاث... الخ) لتعمل على إشباعها وتتعدى ذلك لتتمكن من توقع واستباق التطورات الحاصلة في تلك الحاجات والرغبات لتكون على أتم الاستعداد لتلبيتها والتعامل معها. كما يجب على المؤسسة أن تدرس العلاقة بين زبائنها وموزعيها حيث يلعب الموزعون دورا مهما في تحديد مدى نجاح المؤسسة وإيصال سمعتها إلى الزبائن، إذ يمكن أن تخسر المؤسسة عددا كبيرا من زبائنها بسبب الموزعين.

ب-الموردين: إلى جانب الزبون فإن المورد يحظى باهتمام المؤسسة، طالما أنه يؤمن لها المادة الأولية ولهذا فإن المؤسسة بحاجة إلى متابعة تطور منتوجات مورديها وعروضهم كإمكانية الحصول على المادة الأولية بأقل سعر، إحترام آجال التسليم...، والهدف من وراء ذلك هو تطوير العلاقة المبنية على الثقة مع المورد لضمان تموينها بأقل التكاليف كما أن الموردون يعتبرون من أهم مصادر الحصول على المعلومات المتعلقة بالمنافسين والتكنولوجيا وتطور أسعار المواد الأولية.

4-اليقظة البيئية :تختص هذه اليقظة بمكونات البيئة الخارجية العامة أي العوامل غير المرتبطة مباشرة بمهمة المؤسسة، وهي تشمل اليقظة الاجتماعية، اليقظة الإقتصادية، اليقظة السياسية والتشريعية والجيوسياسية.

ج- علاقة اليقظة الاستراتيجية بالذكاء الإقتصادي

من الصعب جدا إيجاد الخط الفاصل بين الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية وهذا ما يفسر اختلاف المؤلفين والممارسين حول استخدام هذه المصطلحات. ومع ذلك نجد البعض يستعمل مصطلح اليقظة كما هو الشأن عند حديثه عن مفهوم الذكاء الاقتصادي، بينما يتحدث البعض الآخر عن مصطلح الذكاء الاقتصادي في الوقت الذي يعني به فقط محتوى اليقظة. وفي الواقع تتكامل عملية اليقظة كثيرا مع الذكاء الاقتصادي وتتداخل معه أيضا، يشتركان في نقاط عديدة، كما يختلفان في نفس الوقت في نقاط أخرى، ولكنهما يتكاملان فيما بينهما.

* **النقاط المشتركة:** يمكن النظر لهذين المفهومين على أنهما مجموعة الأعمال المنسقة والمرتبطة بالبحث، المعالجة والتوزيع للمعلومة المتعلقة بمحيط المؤسسة بغرض استغلالها.

* **النقاط المختلفة:** يتجلى الإختلاف بين اليقظة الإستراتيجية والذكاء الإستراتيجي في النقاط التالية:

❖ مفهوم اليقظة الإستراتيجية يرتبط بالمؤسسة بينما الذكاء الاقتصادي مفهوم يتعلق بالاقتصاد الكلي يتم على مستوى الدولة.

❖ اليقظة الإستراتيجية عنصر من عناصر الذكاء الاقتصادي فهذا الأخير أشمل بحيث يتضمن جميع نشاطات اليقظة وكل الوسائل القانونية المستخدمة في مجال جمع المعلومات ومعالجتها، وفي مجال نشر وحماية معارف المؤسسة، وحماية جميع أصولها اللامادية وأهمها رأس المال الفكري. [1]

❖ اليقظة تجمع وتحلل المعلومات لإتخاذ القرارات الإستراتجية. أما الذكاء فالمعلومات تجمع لتشكل المعرفة ويتم حمايتها واستغلالها للتأثير في المحيط.

---

[1] -اليمين فالتة،" **اليقظة الإستراتيجية وأهميتها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية**-دراسة استكشافية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في تسيير المؤسسات، جامعة بسكرة،2012 /2013، ص58

❖ اليقظة ترصد البيئة الخارجية عن طريق إستباق الإشارات الضعيفة أولا بينما الذكاء الاقتصادي لا يعطي إسباقيه الإشارات الضعيفة فهو إمتداد لليقظة.

الشكل التالي يبين ذلك التداخل بين اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي

الشكل رقم 03: علاقة اليقظة بالذكاء الاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعلومات السابقة

ثانيا : الحماية والأمن

في أدبيات الذكاء الاقتصادي هناك العديد من الأعمال التي تؤكد على الحماية أو ما يعرف بالذكاء المضاد، هذا الأخير يجمع من ناحية بين مجموعة إجراءات الحماية لرأسمال الغير مادي ومن ناحية أخرى بين التأثير والجماعات الضاغطة وهو ما تجلى في تعريف المسؤول الأعلى للذكاء ALAIN JUILLET الذي عرفه على أنه" :يشتمل على السيطرة وحماية المعلومة الاستراتيجية لجميع الأعوان الاقتصاديين من أجل الوصول إلى المنافسة في المجال الاقتصادي الأمن الاقتصادي أمن المؤسسات تعزيز سياسة التأثير" [1] حيث أن المعلومة والمعرفة تشكّل بالأساس رأسمال الغير مادي، وهي تشكل من أي وقت مضى ثروة حقيقية للمؤسسة التي لابد عليها صيانتها وحمايتها.

ثالثا : سياسة التأثير

قام Claude Revelli بتعريفه بأنه "إستراتيجية وتكتيك إقناع يقوم بها صُنّاع القرار بطريقة أخلاقية ومهنية إنطلاقًا من معالجة مناسبة للمعلومة" [2] فالتأثير ليس الفرض بل الإقناع. وهو متعدد الأوجه، فهو يعتمد على الضغط وكذا تدخلات متناسقة ومتتابعة على المدى الطويل. كما يتميز بطريقة عمل غير مباشرة. وهذا يعني الإستخدام الحصري للمعلومة كوسيلة لدفع طرف ما للتصرف.

---

[1] -Frédérique PEGUIRON، **Application de l'Intelligence Economique dans un Système D'Information Stratégique universitaire** : les apports de la modélisation des acteurs, thèse de Doctorat, Université Nancy 2, 2006, P37.

[2] Revel Claude (2007), « **L'Influence, volet offensive de l'intelligence économique, paru dans l'intelligence économique et gouvernance compétitive** », édition la documentation Française, P 107.

ان سياسة التأثير هي من العناصر المهمة للذكاء الاقتصادي فالمؤسسة، ترتكز على التأثير بصفة عامة والجماعات الضاغطة بصفة خاصة، وبالتالي تأثيره على القرار الاقتصادي والسياسي من خلال سياسة الضغط والتأثير Lobbying ويشكل ضرورة ضاغطة بالاتجاه الذي تريده المؤسسات او الدول من خلال قوانين يصادق عليها، هذه الأعمال في الذكاء الاقتصادي تعتبر سلاح لابد من تسييره حسب متغيرات المحيط.

المطلب الثاني: وسائل ومراحل الذكاء الاقتصادي

أولا: وسائل الذكاء الاقتصادي

إن التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات يعد العامل الأساسي لتطوير تطبيقات الذكاء الاقتصادي عالمياً، فقد شهد العالم استخداماً مكثفاً للحواسيب الالية وتعددت الطرق للحصول على المعلومات، مما استوجب ظهور نماذج للتحليل التنافسي أو الإستراتيجي ومن اهم تلك النماذج المستخدمة، نموذج Fuld والذي يتضمن العديد من الأدوات لغرض التحليل وهي ما يأتي: [1]

أ-نوايا وقدرات الاداريين :تسمح هذه الأداة بالتنبؤ بقرارات المسيرين، وتحديد العوامل التي تؤثر على إجراءات إتخاذ القرار لديهم، ولإعداد الملمح النفسي لصاحب القرار يجب الأخذ بعين الاعتبار سبعة محددات وهي: أنماط القيادة، الثقافات، المسارات المهنية، الكفاءات، التوجهات، الميولات، القرارات السابقة، يتم تحليل هذه المحددات في ظل مناخ المؤسسة الحالي والمستقبلي.

ب-المقارنة :Benchmarking وهي مقياس لجودة سياسات المؤسسة، والمنتجات وغيرها ومقارنتها مع قياسات مماثلة من المؤسسات الأخرى في نفس القطاع أو النشاط.

ج-تحليل الاستراتيجية المستقبلية :وتعني محاولة التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف المختلفة للمؤسسات فضلاً عن اكتشاف الفرص المتاحة والتهديدات المتوقعة التي تحيط بتلك المؤسسات وهذا التحليل هو النموذج نفسه المستخدم في مجالات التحليل الإستراتيجي والذي يطلق عليه نموذج **Swot** [2]

د-توقع الاستراتيجيات التنافسية :يقترح النموذج تحليل أربع قوى محيطة بالمؤسسة وتلك القوى هي اللوائح والتنظيمات داخل المؤسسة والتكنولوجيا المستخدمة فضلاً عن التغيرات التي تحدث في نشاطات القطاع، ونمو وتطور الإستهلاك، فضلاً عن ان هناك طرق اخرى متعددة في هذا المجال، ومنها نموذج **Porter** والمعروف بالقوى التنافسية الخمس.

هـ-التوقع بإدخال منتج جديد :يقترح النموذج في هذا المجال ما يعرف بالإطار الزمني Timelining " ويعني قيام المؤسسات بمتابعة كل النشاطات والتعرف على المعلومات التي تنتج من العملية لغرض تحليلها.

و-تحليل التكاليف :يعتمد المحلل على ميزانية المؤسسة والمتمثلة في ميزانية التجهيز والتسيير.

---

[1] -Fuld .M. "**The new Competitor intelligence** " the completer source for finding , analysing and using in formation about your compettors , New York " johnwiley 1995 , P. 482-483.

[2] – محمد نعمة، مصدر سابق، ص44.

ثانيا: مراحل الذكاء الاقتصادي

باعتبار الذكاء الإقتصادي سيرورة لخلق المعرفة واستغلالها كما يصفه الكاتب Jean-Luis Levet في كتابه IE et l'économie de la connaissance فإنه حتى تتم هذه السيرورة يجب أن تمر بمراحل، يمكن حصرها في الحاجة للمعلومات وحيازة تلك المعلومات من مصادرها الرسمية وغير الرسمية وبثها لغرض استخدامها في عملية اتخاذ القرار المناسب. وبالتالي تمر عملية الذكاء الإقتصادي بالمراحل التالية:[1]

1- **تحديد الحاجة للمعلومات:** وهي أول مرحلة للحصول على المعلومات وتتطلب من المسؤولين عن عمليات الذكاء الاقتصادي مهارة ومعرفة ذات مستوى عالي بالمشروع وتنظيمه وإدارته والبحث عن المعلومات التي يرغب المشروع الحصول عليها.

2-جمع المعلومات :بعد تحديد الحاجة للمعلومات تبدأ المرحلة الثانية وهي جمع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصدرين هما:

أ-المصادر الرسمية :وهي المعلومات التي يمكن الحصول عليها من الكتب والصحافة والمنشورات العلمية أو التكنولوجية وقاعد البيانات ومنشورات المؤسسات...إلخ.

ب-المصادر غير الرسمية :ما تمتاز به هذه المصادر من المعلومات أنها تتطلب جهدا شخصياً من العاملين في هذا المجال مثل الإتصالات مع الزبائن والمنافسين والموردين والموزعين والمشاركة في الملتقيات العلمية أو المعارض المتخصصة والمهمات والاتصالات مع الخبراء...إلخ .

وهناك تصنيفا آخر للمعلومات على أساس إمكانية الوصول إليها وسهولة الحصول عليها، وتشمل معلومات بيضاء ومعلومات رمادية ومعلومات سوداء.

3-معالجة المعلومات :معالجة المعلومات من المراحل الاساسية للذكاء الاقتصادي والتي تعتمد على قيمة تلك المعلومات بالنسبة لمستخدمها، إذ يتم حيازة تلك المعلومات لغرض تحليلها بالشكل الملائم وترجمتها لتكون معلومة مفيدة وذات قيمة، ولابد من الإشارة أن المشكلة قد لا تكمن في ندرة المعلومات بل في كثرتها، مما يتطلب فرزها وتقييمها ومعالجتها واستخدامها في الوقت المناسب.

4-بث المعلومات :يعد بث المعلومات خطوة اساسية في نظام الذكاء الاقتصادي لغرض اتخاذ القرارات كون المراحل الثلاث السابقة من تحديد وجمع ومعالجة المعلومات لا تعطي الفائدة المرجوة من تلك المعلومات إذا لم يتم بث هذه المعلومة وايصالها للمحتاجين إليها من متخذي القرار، وتلك المعلومات لا تكون لها قيمة ما لم يتم

[1] - Zakaria Diakité **.qu'est que l'intelligence économique** : séminaire mars 2019 p : 6

بثها في الوقت المناسب وبالشكل المناسب، لذا فان بث المعلومات يجب ان يستخدم بيقظة وذكاء، وأن يقترن بتحويلها الى فعل لغرض تحقيق قيمة. [1]

مما تقدم يتبين الترابط بين كل مرحلة من مراحل الذكاء الاقتصادي فإذا تعذر تحديد الحاجة للمعلومة المطلوبة، يعني فقدان مرحلة من تلك المراحل وإذا كان مصدر المعلومات غير موثوق يعني لا مبرر للاستمرار، أما إذا كانت المعلومات كثيرة وغير مهمة فذلك يخلق تشويش وزيادة عدم اليقين. أما إذا كانت موثوقة المصدر فإنها تسهل عملية التحليل وتجعلها قابلة للإستخدام، لذا فان تلك المراحل تعد مترابطة مع بعضها البعض لغرض إتخاذ القرار الذكي إقتصادياً.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، وذلك راجع لتعدد إستخداماتها، فالبعض يتعامل معها كرؤية أخلاقية والبعض الأخر يراها نموذج تنموي بديل، أو ربما أسلوبا لإصلاح الأخطاء والتعثرات التي لها علاقة بالبيئة، وهناك من يتعامل معها على أنا قضية إدارية ومجموعة من القوانين والقرارات التي تعمل على توعية وتخطيط لإستغلال الموارد بشكل أفضل.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

ومن خلال هذا المطلب سوف نتعرض لكل من تعريف التنمية المستدامة،

أولا: تعريف التنمية المستدامة

منذ الظهور الرسمي للتنمية المستدامة، تعرضت الكثير من المنظمات العالمية والكتاب والباحثين بشتى الإختصاصات إلى تعريفها، لما لهذا الموضوع من أهمية وإتساع، وسنحاول التعرض لأهم التعاريف كالآتي:

عرفت التنمية المستدامة لأول مرة من قبلGro Harlen Bruntland وأعتبر أول مصطلح رسمي سنة 1792في تقرير مستقبلنا المشترك، على أنا: "تلك التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتهم".[2]

ركز هذا التعريف على الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، ودمج الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في تعريف واحد. ويحمل هذا التعريف في طياته مفهوم الحاجة وفكرة القيود:[3]

-الحاجة: الإحتياجات الخاصة والأساسية للفقراء، التي ينبغي أن تعطي لهم الأولوية؛

---

[1] -عبد الرزاق خليل، احلام بوعبدلي، **الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الاعمال**، من اعمال المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والادارية الاردن 2005 ص 113

[2] -Anne E.Egelston, **Sustainable development: A history**, édition Springer, New York, 2012, p.83.

[3] -Anthony Rosa et karen Dechetl et Mérylle Aubrun, **Guide pratique du developpement durable**, Afnor, 2005, p.10

– القيود: أي القيود البيئية وقدرت هذه الأخيرة على تلبية الإحتياجات الحالية والمستقبيلة

أما تعريف الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980، فقد عرفت التنمية المستدامة بأنا: "التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار البيئة والمجتمع والإقتصاد" .[1]

كما عرف المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي أنعقد في ريوديجانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة، بل تمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية"[2]

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة

حددت المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المتسدامة إنطلاقا من العلاقة القائمة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى، ومحتواى هته المبادئ تمثل فيمايلي: [3]

1– استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات System approchشرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط للتنمية المستدامة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع ماهي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وإن أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم في النظام الكلي

للأرض. لذلك تعمل التنمية المستدامة، من خلال هذا الأسلوب، على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل يؤدي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة. يمكن القول أن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات.

2– المشاركة الشعبية: التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في إتخاذ القرارات الجماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها. فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواءا كانت مدنا أم قرى، هذا يعني أنا تنمية من أسفلdevelopment from below يتطلب تحقيقها وتوفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية، التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد

---

[1] –إلهام شيلي، دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة)، رسالة ماجستير تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، السنـة الجـامعية 2014/2013، ص 66.

[2] –دوجلاس موسيشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، ط ،1الدار الدولية للإستشارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 13.

[3] – إلهام شيلي، المرجع السابق، ص 67–68.

وتنفيذ ومتابعة خططها. ولا ننسى الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين.

وفي هذا الصدد، فقد أصدر أيضا البنك العالمي للإنشاء والتعمير مع نهاية القرن العشرين عشر مبادئ أساسي تقوم عليها التنمية المستدامة وهي:2

1- المبدأ 1: تحديد الأولويات بعناية، إقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.

2- المبدأ 2: الإستفادة من كل دولار، أي التأكيد على فعالية التكلفة، بحيث يسمح هذا التأكيد بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدود.

3- المبدأ 3: إغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف، بحيث بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر والعمل على خفض الدعم لاستخدام الموارد الطبيعية، وهو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.

4- المبدأ 4: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا، إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق.

5-المبدأ 5: الإقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية، حيث يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة.

6- المبدأ 6: العمل مع القطاع الخاص، يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، بإعتباره عنصرا أساسيا في العملية الإستثمارية.

7- المبدأ 7: الإشراك الكامل للمواطنين أي المشاركة الشعبية.

8- المبدأ 8: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا، يجب على الحكومات الإعتماد على الإرتباطات الثلاثية التي تشمل:

الحكومة – القطاع الخاص- منظمات المجتمع المدني، وتنفيذ تدابير متظافرة للتصدي لبعض القضايا البيئية.

9- المبدأ 9: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية، من خلال تبني المديرين أدنى التكاليف.

10- المبدأ 10: إدماج البيئة من البداية، في سياسات الدول وإستراتيجيات المؤسسات وكذلك الإستثمارات الجديدة المزعم إنشائها مستقبلا.

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة

لإرساء مفهوم التنمية المستدامة، لابد من تحقيق جملة من الأهداف الشاملة لكافة المجالات، ويمكن تلخيصها فيمايلي: [1]

1- نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع إقتصاديا وإجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

2-إحترام البيئة الطبيعية: التنمية المستدامة ترتكز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنا أساس حياة الإنسان، إنا ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وإنسجام.

3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

4- تحقيق إستغلال عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنا موارد محدودة، لذلك تحول دون إستنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني. يمكن القول أن الإستغلال المفرط والتدبير المصاحب للتنمية هو ناتج للمجتمع الصناعي الجديد، لأن التدهور البيئي يشير إلى أن الاقتصاد الإستخلاصي والمبني على النموذج الإقتصادي المهيمن يستنفذ الموارد غير المتجددة، ويستخلصها بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء. [2]

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة.

6- إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الإقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

المطلب الثاني: خصوصيات التنمية المستدامة

---

[1] – عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة –فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها–، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 28-30.

[2] – عبد الله جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولة عن حماية البيئة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد والإدارة، مجلد: 23، العدد: 01، السعودية، 2009، ص 183.

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسة هي :البيئة والمجتمع والاقتصاد، وعند النظر إلى هذه الركائز على أنها دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، أن نجد منطقة التقاطع عند المركز تمثل رفاهية الإنسان؛ فكلما اقتربت هذه الدوائر من بعضها، شريطة أن تكون مكملة لبعضها لا على حساب بعضها، ازدادت منطقة التقاطع.

قبلت فكرة التنمية المستدامة وتم إقرارها على صعيد واسع، أنه غير اتضح بأن ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية يعد مهمة صعبة، حيث أن عملية التنمية الشاملة تتطلب التوافق بين السياسات المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .فالتنمية المستدامة تدعو إلى مستقبل فيه يتم موازنة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند السعي إلى تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة .فلابد من الربط ما بين التنمية والبيئة من أجل حماية الأنظمة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية التي من تعد المستلزمات الأساسية للإيفاء باحتياجات الإنسان وتحسين ظروف المعيشة للجميع، لكن دون زيادة استخدامها ما إلى يتخطى قدرة الكرة الأرضية على التحمل.

ولذلك، فإن الجهود الهادفة إلى بناء نمط حياة مستدام تتطلب إحداث تكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة هي: [1]

1- النمو الاقتصادي والعدالة: تتطلب النظم الاقتصادية العالمية القائمة حالياً، بما بينها من ترابط، نهجاً متكاملاً لتهيئة نمو مسؤول طويل الأجل، مع ضمان عدم تخلف أية أم دولة مجتمع عن الركب.

2- حفظ الموارد الطبيعية والبيئة: للحفاظ على التراث البيئي العالمي والموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، يجب إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصادياً للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ الموارد الطبيعية.

3-التنمية الاجتماعية: يحتاج الإنسان إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء وخدمات الصرف الصحي .وعند العناية بهذه الاحتياجات، يجب على المجتمع الدولي أن يكفل أيضاً احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم.

ومما تقدم يمكن اعتبار التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية بيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية، والذي يؤكد ذلك أن التنمية في مختلف دول العالم لا تحقق شروط الإستدامة بوضعها الحالي لأنها تتم على حساب استهلاك واستنزاف الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة، فبعضهم يتعامل مع قضية التنمية المستدامة كقضية أخلاقية، وبعضهم الآخر يرى أنها نموذج تنموي بديل يختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي هو أو أسلوب لإصلاح أخطاء وتعثرات النماذج السابقة بعلاقتها مع البيئة، ويرى آخرون أنها تفكير في مستقبل

[1] – حمزة مقيطع، دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية دراسة مقارنة بين مؤسستين، رسالة ماجستير خصص: الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس –سطيف، السنة الجامعية 2010-2011، ص 6-7.

ومصير الأجيال القادمة وأن عنصر الوقت هو أهم ما يميزها، ويمكن الوقوف على أبرز السمات الأساسية للتنمية المستدامة والمتمثلة بأنها: [1]

-تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخلاً وتعقيداً فيما يرتبط هو بما طبيعي هو وما اجتماعي في التنمية؛

-تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح في فقراً المجتمع، وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم؛

-ترتكز على أساس نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات؛

-تتداخل فيها الأبعاد الكمية والنوعية بحيث لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها؛

- لها بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة

يحتاج صانعوا القرار إلى معلومات للمضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتسمح المؤشرات لأصحاب القرار وواضعي السايسات من رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. ففي الوقت الحالي نحن بحاجة إلى إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة لتقويم أثر النشاطات والتأثير على القرارات نحو الأحسن، حيث يقتضي التوازن بين الأنشطة الإقتصادية والرفاه الإجتماعي وإحتياجات البيئة في عملية التنمية وتغيير أنماط صنع القرار، تتطلب مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة معايير الإعداد الجيد، حيث تكمن أهم المعايير في: [2]

-أن تعكس صحة المجتمع الإقتصادي أو الإجتماعي أو البيئي، وأن تكون طويلة الأمد على مر الأجيال؛

-أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها، أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها؛

-أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها؛

-أن تكون ذات قيم حدية متاحة؛

-أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا؛

-ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة إجتماعيا وعلميا وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها؛

-الحساسية للزمن، بمعنى أن المؤشر يشير إلى إتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

---

[1] – حمزة مقيطع، المرجع السابق، ص 7.

[2] – نوري منير، أجهزة الإعلام التنموي ودورها في حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد: 02، كلية العلوم الإقتصادية ووعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ديسمبر 2008، ص6-7.

كما أن مؤشرات التنمية المستدامة تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن ايضاح هذه المؤشرات كمايلي: [1]

1- المؤشرات الاقتصادية: تعكس المؤشرات الاقتصادية المستدامة تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة على الموارد الطبيعية، ومن أهم هذه المؤشرات:

أ- التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة، يتكون هذا المؤشر من: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حصة الإستثمار الثابث الإجمالي المحلي الإجمالي وصادرات السلع والخدمات/واردات السلع والخدمات.

ب- تغير أنماط الإستهلاك: ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من إستهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.

ج- الموارد والآليات المالية: ويتم قياسها من خلال رصيد الحساب الجاري كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي أو من مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو عن طريق صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة من الناتج المحلي الإجمالي.

2- المؤشرات الإجتماعية: تتمثل هذه المؤشرات في مايلي:

أ- مكافحة الفقر: ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال معدل البطالة، مؤشر الفقر البشري وعدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ب- الديناميكية الديمغرافية والإستدامة، ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.

د- معدل التعليم والوعي العام والتدريب، ويقاس من خلال معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، والنسبة الإجمالية للإلتحاق بالمدارس الثانوية.

هـ- حماية صحة الإنسان وتعزيزها، ويتم قياسها من خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة وعدد السكان الذين لا يحصلون على المياه المأمونة والخدمات الصحية.

و- مؤشر السكن والأمن الإجتماعي وحماية المواطنين من الجرائم.

ز- مؤشر التنمية البشرية: يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات التنمية المستدامة، فهو يعكس أهم أبعاد التنمية البشرية، وقام برنامج الأمم المتحدة بإعداد مؤشرات لقياس التنمية البشرية وله تقرير سنوي يرتب دول العالم بالإعتماد على مؤشرات معينة، فهو مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات جزئية؛ مؤشر توزيع الدخل، ومؤشر الصحة العامة ومؤشر التعليم.

---

[1] - اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل ونتائج، الأمم المتحدة، 2001، ص6-8.

3- المؤشرات البيئية: تعتبر المؤشرات البيئية جزء لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتكتسب أهمية خاصة في كونا تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت إيجابية أو سلبية، كما أنا تقيس مدى تحقيق الأهداف [1]. تتمثل هذه المؤشرات في:

أ- حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها، وأهم المعايير هي:

-الموارد المتجددة/السكان،

-استخدام المياه/الإحتياطات المتجددة.

ب- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، ويتم رصد التقدم من خلال:

-نصيب الفرد من الأراضي الزراعية،

-نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة،

-استخدام الأسمدة.

ج- مكافحة إزالة الغابات والتصحر، ويتكون هذا المؤشر من:

-التغير في مساحات الغابات،

-نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر.

4- المؤشرات التكنولوجية: إن قياس الإمكانيات التكنولوجية التي توظف لخدمة التنمية المستدامة تعتمد على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها عقد المقارنات بين دول العالم من حيث المقدرة التكنولوجية، وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة خلال فترات زمنية معينة في تحسين وتطوير الإمكانيات التكنولوجية. لخص برنامج الأمم المتحدة عام 2004 مؤشرين رئيسين هما: مؤشر تنافسية القطاع الصناعي ومؤشر الإنجاز التكنولوجي، كما أن هناك مؤشرات البحث والتطوير والإنفاق على هذا الأخير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

5- المؤشرات السياسية: هي تلك المؤشرات المتعلقة بمؤشرات قياس الحكم الراشد، والتي يمكن التعبير عنها بالمستويات التي وصلت لها مبادئه وآلياته المتمثلة في: درجة الشفافية، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، الاستقرار السياسي، محاربة الفساد، حرية الإعلام، اللامركزية، إستقلالية السلطة القضائية والعناية بحقوق الإنسان

المطلب الثالث: دور التنمية المستدامة في زيادة أرباح المؤسسة الاقتصادية

عتقد الكثير أن إنتهاج التنمية المستدامة في ظل الصعوبات الاقتصادية، لا يعتبر خيار من بين الخيارات المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية، وأبعد من ذلك فهو خيار مفروض عليها. إن انتهاج التنمية المستدامة يعتبر بالنسبة للمؤسسة أحد الوسائل التي تسمح لها بإعادة تحديد إستراتيجياتها الطويلة المدى ويعتبر أيضا أحد

[1] – محمد سيد أبو السعود، الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، مجلة جسر التنمية، العدد: 95، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2010، ص 05.

الوسائل التي يحقق لها التميز عن غيرها ويحسن تنافسيتها، فهو بذلك أحد العناصر المتوقع الإستراتيجي على الأجل المتوسط والقصير، ولإدماج التنمية المستدامة، تلجأ المؤسسات الإقتصادية إلى الإستعانة بجملة من الأدوات. يمكن القول أن التنمية المستدامة رهان رابح للمؤسسة الاقتصادية، من خلال: [1]

1- التنمية المستدامة عنصر من عناصر الأداء، أي أن إدماج التنمية المستدامة في طرق وأساليب سير المؤسسة يسمح لها بالإنخراط وإنتهاج عملية التحسين المستمر. كما يسمح لها مع، مرور الزمن، الحصول على آثار إيجابية تسمح بتحقيق وتلبية والإستجابة لكل متطلبات الزبائن دون التفريط في تحسين الإنتاجية مع الإهتمام بالبعد الإجتماعي.

2- الإعتماد على مبدأ التحسين المستمر في إنتهاج التنمية المستدامة، حيث تعتمد هذه الأخيرة على الإدارة الشاملة والطويلة الأجل والتي ترتكز على مبدأ التحسين المستمر.

3- تثمين جميع موارد المؤسسة، حيث لا يمكن أن تعتمد على التحسين المستمر كقاعدة في الإدارة بدون وجود مشروع موحد لجميع الجهود الموجودة داخل المؤسسة والجامح لكل الموارد، بحيث يكون هو الوحي القادر على تثمينها وإعطائها قيمة.

4- التنمية المستدامة عامل من عوامل ضمان بقاء المؤسسة، حيث تسعى بعض المؤسسات، مهما كان شكلها، إلى الإهتمام بتطبيق التنمية المستدامة، وذلك عندما تحاول جاهدة ضمان بقائها في ظل بيئة ومحيط جد متقلب، ومن بين العوامل التي يجب على المؤسسة الإهتمام بها، والتي من شأنا أن تحقق لها بقاءها مايلي:

-الاقتصاد في إستهلاك الطاقة وللموارد الطبيعية،

-التوفيق بين الأداء الاقتصادي وتلبية رغبات وتطلعات المجتمع والأداء البيئي والإجتماعي.

5- الإنتاج الجيد بواسطة الفعالية البيئية، وهذه الأخيرة هي طريقة في التسيير تشجع المؤسسة أن تكون أكثر تنافسية وأكثر إبتكارا وأكثر مسؤولية على المستوى البيئي، وتشجع الفعالية البيئية يكون بأن تنتج أكثر بموارد أقل ويكون ذلك بإدماج عنصر يسمى بإعادة إستعمال الفضلات منذ البداية في تصميم المنتوج، وكذلك تفادي تبذير الموارد وتفادي التلوث. فتحسين طرق الإنتاج من شأنه أن يحقق إيجابيات من الناحية المالية ومن الناحية البيئية.

6- التحكم في التكاليف: إن المؤسسة التي طبقت الفعالية البيئية هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية، فالتحكم في التكاليف يتعدى الجانب البيئي، فالمؤسسة التي تنخرط في منهجية التنمية المستدامة بإمكانا أن تتحكم في التكاليف الإجتماعية، ويكون ذلك بمحاربة حوادث العمل بالإعتماد على عملية التحسين المستمر.

---

[1] - بقة الشريف والعايب عبد الرحمان، التنمية المستدامة والتحديات المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائرية، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف، الجزائر 7-8 أفريل 2008، ص149.

7- التنمية المستدامة عنصر من عناصر الإنتاج: إن تطلعات المجتمع المدني في تطور مستمر والمؤسسة مطالبة بأن تتصرف بصفتها جزءا فاعلا في هذا المجتمع، وعليه يجب أن تتصرف تصرفات مسئولة من الناحية الاقتصادية والإجتماعية والبيئية إتجاه كل الأطراف ذات المصلحة.

8- تقوية وتدعيم الدعم الإجتماعي، فهذا الأخير يحتم المؤسسة أن تتحمل مسؤوليتها الإجتماعية والمساهمة في الحياة الإجتماعية، فهي مكان للإندماج الإجتماعي.

9- الحوار مع الأطراف ذات المصلحة: إن الأطراف ذات المصلحة (العمال- الزبائن- الموردين- النقابات- المستهلكين- البنوك- المجاورين للمؤسسة) ينتظرون من المؤسسة أسلوب جديد في الإتصال ويكون ذلك بالحصول دون عناء على المعلومات، وبذلك يمكن للمؤسسة أن تستفيد من ذلك بحيث تعلن للجميع أن نشاطها يخدم مصلحتهم فتحقق بذلك الشراكة والثقة في آن واحد.

10- تلبية الرغبات والمتطلبات المتزايدة للمستهلكين والعمال، وهي من بين أهم الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الإقتصادية والخاصة بمواردها البشرية هي أنا لا تقدر على إختيار أفرادها وتحقيق وفائهم.

11- مراعاة التنمية المستدامة في تقييم المؤسسات، تحاول الهيئات المالية خاصة منها القارضة مراعاة الإهتمامات البيئية والإجتماعية بالنسبة للمؤسسات التي تتعامل معها، بل هناك مؤسسات مالية تعاقب المؤسسات التي لا تراعي الإهتمامات البيئية والإجتماعية، وهناك أيضا من يشجع ماليا المؤسسات التي تسعى إلى إحترام ذلك. كما أصبحت بعض المؤسسات المالية تمنح حوافز مالية للمؤسسات التي تهتم بالتنمية المستدامة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة

جاءت الدراسات المتعلقة بالذكاء الاقتصادي على شكل ندوات وملتقيات ومختلف المناقشات والمحاضرات وكذا مقالات عبر مجلات وصحف. نتطرق في هذا المبحث إلى أهم الدراسات السابقة التي إهتمت ودرست موضوع الذكاء الاقتصادي وكذا الدراسات الخاصة التنمية المستدامة وهذا وفقا للتسلسل الزمني.

المطلب الاول: الدراسات المتعلقة بالذكاء الاقتصادي

1. الدكتورة شيرين بدري توفيق البارودي**2014" أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية المشاريع الصغيرة"**-دراسة قياسية لعينة من المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة بغداد -مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد التاسع و الثلاثون. تناولت تأثير الذكاء الاقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية المشروعات الصغيرة ، وانطلقت هذه الدراسة من معضلة فكرية ناجمة عن الاهتمام المتزايد بتطبيق نظام الذكاء الاقتصادي في ظل التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات وإعطاء المعلومة دوا راً فعالا في المشروعات الصغيرة واعتبارها المورد الاستراتيجي الأكثر أهمية ، و**تهدف الدراسة** الى تعميق الفهم بموضوع الذكاء الاقتصادي بأبعاده المختلفة وبمتطلبات تحقيق تنمية المشروعات الصغيرة للوصول الى غاية علمية تجمع الأبعاد والمفاهيم ومحاولة إدخال هذه المفاهيم الحديثة في ببيئة المشروعات الصغيرة عينة الدراسة.

-توصلت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات حددت ملامح العلاقات وطبيعتها والتأثير بين المتغيرات الرئيسة للدراسة، وبما يعزز صحة علاقة الارتباط والتأثير بين تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي وتحقيق متطلبات تنمية المشروعات الصغيرة.

-**أظهرت نتائج** تحليل علاقات الارتباط والتأثير إن العلاقات بين المتغيرات المدروسة كانت جميعها طردية اجابية يزداد كل منهما بزيادة الآخر، مما يدل على عدم وجود أي علاقة عكسية بين المتغيرات. فنتائج التحليل الإحصائي جميعها تؤكد قبول الفرضية الرئيسة للدراسة والتي مفادها تتحقق متطلبات تنمية المشروعات الصغيرة بتوفير نظام الذكاء الاقتصادي وإعطاء اهتمام من قبل الإدارات العليا في المشروعات الصغيرة بهذا النظام.

2. صونية بتغة **2016** "**الذكاء الاقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الاستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية**" أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية جامعة محمد بوضياف المسيلة-2016/10/01

هدفت الدراسة إلى محاولة التعريف بالتحديات الاستراتيجية التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية، والتأكيد على أن المعلومة الاستراتيجية في حد ذاتيا تعد ركيزة المؤسسة التنافسية. كما تهدف إلى الوقوف على واقع ممارسة تقنيات الذكاء الاقتصادي عمى عينة المؤسسات الاقتصادية التي تم تحديدها، ومدى معرفة ووعي متخذي القرار بهذه الآلية الادارية الحديثة. توصلت الدراسة إلى **النتيجة التالية:**

-أن هذه المؤسسات لا تعي حقيقة مفهوم الذكاء الاقتصادي أهمية ممارسته كأسلوب اداري مستحدث ضمن الاستراتيجية العامة لها.

3. د.محمد نعمة محمد الزبيدي **2017** "**الذكاء الاقتصادي مشروع عراقي مقترح وإمكانية مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي**" كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادي.

هدفت الدراسة البحث عن الية للتحول بالاقتصاد العراقي بعد فشل الاساليب التنموية التقليدية من القيام بمهمة التنمية وتكوين مشروعاً عراقياً لاهم وسائل الاقتصاد المعرفي وهو الذكاء الاقتصادي كأحد الحلول غير المطروحة لمعالجة واقع الاقتصاد العراقي وتحقيق تنميته، من خلال تبني مشروع الهيأة الوطنية للذكاء الاقتصادي وتفعيل الية عمل الحكومة الالكترونية لتلامس القطاعات الفاعلة في عملية التنمية. والمتمثلة بدعم منظومة البحث والتطوير في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، والتعاون مع القطاع الخاص، وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،والسياحة، فضلاً عن تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر، كمرحلة اولى ذات اسبقية في مرحلة التأسيس. وخلصت الدراسة إلى **النتائج التالية:**

-وجود علاقة بين الذكاء الاقتصادي وكل من المعلومات والمعرفة والبحث والتطوير والتعليم، وأن هناك علاقة للذكاء الاقتصادي بالتنافسية والمؤسسات الصغيرة المتوسطة وبجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمار في راس المال البشري فضلاً عن تطوير القطاع العام ودعم القطاع الخاص وتشجيع السياحة.

-لا يوجد نموذج موحد للذكاء الاقتصادي يمكن استخدامه في جميع البلدان فهو يعتمد على ظروف كل بلد على حدة.

-وجود مشاكل ومعوقات في واقع الاقتصاد العراقي بسبب فشل السياسات التنموية التقليدية المعتمدة على النفط كمورد مالي اساسي من موارده.

-وجود علاقة بين الذكاء الاقتصادي وعمل الحكومة الالكترونية فكلاهما يعتمدان على المعلومات والمعرفة ويمكن تطوير آلية عمل الحكومة الالكترونية للتفاعل مع القطاعات الاقتصادية لغرض التنمية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالتنمية المستدامة

دراسة إلهام شيلي، دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة)، رسالة ماجستير تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، السنــة الجـامعية 2014/2013،.

هدفت الدراسة: يسعى هذا البحث إلى إبراز كيفية تحقيق إستدامة للمؤسسات الاقتصادية بالإعتماد على أسلوب إستراتيجية الجودة الشاملة، وإعتماد هذه الأخيرة كجسر تعبر المؤسسة من خلاله وتواكب كافة التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-كشفت نتائج الدراسة عن وجود مستوى متوسط لممارسات لإستراتيجية الجودة الشاملة في المؤسسة المينائية بسكيكدة، بمعنى أن المؤسسة تعمل على تحسين أدائها بشكل متوسط فيما يخص تركيزها وإهتمامها بعملائها كما تقوم بندوات ودورات تدريبية للعمال من أجل ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة وإعتماد أساليب وطرق جديدة.

-تبين من نتائج الدراسة وجود مستوى متوسط لممارسات أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة المبحوثة، هذا يعني أن ثقافة التنمية المستدامة موجودة بمستوى متوسط وتقوم بممارستها بشكل طوعي بهدف حفاظها على سمعتها ومكانتها الاقتصادية.

-أن هناك دور ذو دولالة إحصائية لإستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة ويرجع سبب الدلالة إلى إعتماد المؤسسة على وسائل وأساليب من أجل تحسين أداءها ولو بسنبة ضئيلة.

-أن هناك دور ذو دلالة إحصائية لإستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة، ويرجع سبب الدلالة هو تركيز المؤسسة على عملائها وإهتمامها بهم إهتماما شخصيا، كما تحرص المؤسسة على تقديم خدمات تعمل على تلبية رغبات العملاء، إلى جانب هذا تهتم المؤسسة بالموظفين والعاملين بالمؤسسة وتحافظ على سلامتهم المهنية والصحية.

-أن هناك دور ذو دلالة إحصائية لإستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق البعد البيئي، ويعود سبب الدلالة إلى إهتمام المؤسسة بالمحافظة على البيئة وتطبيقها لنظام الإدارة البيئية، والتوعية البيئية لدى عمال المؤسسة.

دراسة العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف-، 2010-2011.

هدفت الرسالة إلى دراسة واقع التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر من خلال دراسة إشكالية جد مهمة والتي تتمحور حول علاقة المؤسسات الاقتصادية بالتنمية المستدامة، إذ أنه بات من الواضح أن المؤسسات الاقتصادية معنية بمراعاة رهانات التنمية المستدامة مثلها مثل باقي الأطراف الفاعلة في المجتمع. ونتيجة لذلك، أصبحت أبعاد التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من انشغالات مدراء المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال السعي الدائم والمستمر للتحلي بالتصرفات المسؤولة اجتماعيا والتعرف على مدى انعكاس تلك التصرفات على أداءها الشامل والذي يتم البرهنة عنه في أرض الواقع من خلال القياس والإفصاح عن مستويات الإشباع التي تحققها المؤسسة لكل أصحاب المصالح.

لقد كشفت الدراسة عن وجود فرق شاسع بين واقع مؤسسات القطاع العمومي لصناعة الاسمنت كعينة مدروسة مع المتطلبات الضرورية اللازمة للتحلي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. فالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ما يزال ضعيفا عند هذه المؤسسات. ففي إدارتها لعلاقاتها مع أصحاب المصالح، فإن مستويات الإشباع التي تحققها لهذه الأطراف غير متوازنة، وحتى بالنسبة للأطراف التي تحقق لها مستويات إشباع عالية وهما على وجه الخصوص الزبائن والبيئة الطبيعية، فإن ذلك لم يتأتى كثمار لخيارات إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف، بل جاء نتاج تطبيق أنظمة إدارة الجودة والبيئة المطابقة لمعايير الأيزو 9001و .14001فهذه الأخيرة تم وضعها بدافع وجود الإعانات المالية من طرف الدولة وليس بقناعة من المسيرين بالفائدة التي يمكن أن تعودا ما على المؤسسة من التحكم الجيد في الإدارة والتحسين من الموقع التنافسي. أما عن الأداء الشامل، فمن أجل قياسه، لا يزال التركيز على المؤشرات الاقتصادية والمالية فقط مع وجود ضعف في الاهتمام بالمؤشرات البيئية والاجتماعية. وبالنسبة للإفصاح عن هذا الأداء، فقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الوحيد الذي تلجأ إليه المؤسسات المدروسة هو ذلك الذي يغطي الجانب المحاسبي فقط، وأن اللجوء إلى هذا الأخير يأتي تحت طائلة تطبيق القوانين والتشريعات التي تفرض على المؤسسات القيام بذلك.

وتمخض عن الدراسة جملة من الاقتراحات أهمها ضرورة انتهاج المؤسسات ممارسات إدارية تدفعđ ا نحو التميز منها الاعتماد على مبدأ التحسين المستمر وتطبيق المقارنة المرجعية كأسلوبين إداريين أثبتا نجاحهما في المؤسسات الرائدة عالميا في التحلي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة دراسة الطاهر خامرة ، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سونطراك" ، 2007

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المؤسسات الاقتصادية والتزاماتها البيئية والاجتماعية بغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال إبراز مجموعة من الإجراءات الطوعية الكفيلة بتحقيق ذلك.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

–تختلف مؤسسة سونطراك أثناء نشاطها أثار بيئية واجتماعية معتبرة تستلزم منها تجمل مسؤولياتها في ذلك، حيث أن المؤسسة تولي اهتماما لهذا الجانب وتخصص فرعا متعلق بالصحة والأمن البيئي.

–عدم التزام المؤسسة بإعداد تقارير عن أدائها البيئي والاجتماعي وتكتفي بنشر سياستها البيئية والاجتماعية على منشوراتها الخاصة.

–مؤسسة سونطراك لم تعي بعد المسؤولية البيئية والاجتماعية على الرغم من أنها اتخذت بعض الترتيبات في هذا المجال.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

يمكن عرض مميزات دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

إن جل الدراسات السابقة تناولت أحد متغيرات الدراسة الحالية وربطها الباحثون فيها بمتغير آخر، في حين أننا ومن خلال هذه الدراسة حاولنا أن ندرس دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، وقد نجد أن هذه الدراسات السابقة لم تجمعت بينهما إلا أن دراسة الحالية فقد جمعت بين المتغييرين، ومن حيث المقارنة الزمنية فإن الدراسات السابقة كانت مابين2007–2017، أما الدراسة الحالية في سنة2022.

خلاصة الفصل:

وكخلاصة نرى أن تطبيقات الذكاء الإقتصادي أصبح يحتل مكانة عالية في اهتمامات العديد من المؤسسات الاقتصادية الكبرى، وذلك نتيجة للإمتيازات التي حققها في مجال التنمية المستدامة للمؤسسات وذلك من خلال التأثير على البيئة الداخلية والخارجية لها.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر إدارة الموارد البشرية عصب الوجود في الإنساني بأفراده وجماعته ومنظماته فهي تلعب دوراً أساسياً ومحوريا في كفاءة وفعالية المنظمات، فالهدف من استخدام الذكاء الاقتصادي متمثل في تحقيق ميز تنافسية وهذا من خلال إعطاء معلومة جيدة، للشخص المناسب في أحسن وقت من أجل اتخاذ أفضل قرار.

وفي ظل التطورات الحديثة تسعى المؤسسات إلى إيجاد علاقة التي يساهم من خلالها الذكاء الاقتصادي في تفعيل تنمية الموارد البشرية والتي تعتبر النواة الأولى لتكوين قاعدة اقتصادية متينة.

المبحث الأول: تقديم عام شركة المباني الصناعية والنحاس "باتيميتال"

إن العنصر البشري من أهم عناصر الإنتاج، لذا فالمؤسسات العمومية تهتم به من أجل رفع إنتاجيتها لذا عليها أن تحفز عماله بشتى الطرق ولمعرفة مدى تأثير التدريب في زيادة إنتاجية ورفع أداء العمال، قمنا بدراسة هذا الموضوع في مؤسسة عمومية . وقد اخترنا مؤسسة BATIMETAL بعين الدفلى.

المطلب الأول: تعريف ونشأة شركة المباني الصناعية والنحاس "باتيميتال"

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى تعريف ونشأة هذه المؤسسة والمهام الأساسية التي تقوم بها هذه المؤسسة:

أولا: نشأة شركة المباني الصناعية والنحاس

يعود تأسيس شركة المباني الصناعية والنحاس إلى سنة 1902 على يد **أندري دورفون**، ثم بعد الاستقلال وفي سنة 1968 ظهرت تحت اسم (S-N-METAL) وهي المؤسسة الاقتصادية التي تفرعت سنة 1983 إلى أربع مؤسسات (PROMETAL/ BATIMETAL/ EROUIAL/E-N-C-C)، وفي إطار إعادة الهيكلة للمؤسسات التابعة للشركة القابضة HOLDING PUBLIC المسماة SIDNETT .وفي ديسمبر 1997 تفرعت الشركة بدورها إلى سبعة وحدات وهي:

BATIGEC= مكلفة بالهندسة المدنية والعمارات.

BATICIM= إنتاج الأعمدة الحديدية الكهربائية.

BATINCO= صناعة الأغطية المعدنية.

BATIRIM = مكلفة بالدراسات التقنية.

BATICOMPOS= مكلفة بالنقل والعبور للموارد المستوردة والمشتريات.

BATICIC= شركة المباني الصناعية، وهي محل الدراسة، تختص في إنتاج البناءات الحديدية والنحاسية.

ثانيا: التعريف بشركة المباني الصناعية والنحاس

1/ المفهوم العام للوحدة BATIMETAL

هي واحدة من بين سبعة فروع لشركة المباني الصناعية، أنشأت بتاريخ 31 ماي 1998 على شكل مؤسسة ذات أسهم (SPA) نتيجة إعادة هيكلة المؤسسة الأم BATIMETAL برأس مال قدره 10650.000.000دج.

كما ساهم في إنشائها مجموعة من المؤسسات تتمثل في:

- ✓ الجزائر SUMETAL.
- ✓ فرنسا ACMC.

- ✓ روسيا الفيدرالية KHIR CHEILD.

تختص مؤسسة BATICIC في البناءات المعدنية المصنعة بما فيها الهياكل المعدنية والصناعات النحاسية، تقع في الجهة الغربية لولاية الشلف، ويتربع المركب على مساحة 145.915 م^2.

وتسخر له طاقة بشرية وتكنولوجية معتبرة من أجل تجسيد الأهداف المسطرة، إذ أن المركب يضم حاليا 183 عاملا مقسمين كما يلي:

- ✓ إطارات (CADRES) عددهم: 20.
- ✓ تحكم وإشراف (MAIRITSE) عددهم: 51.
- ✓ أعوان التنفيذ (EXECUTION) عددهم: 111.

2/ مواردها البشرية:

لمؤسسة BATIMETAL عين الدفلى مؤهلات بشرية تتمثل في كفاءة مهنية كبيرة، وذلك في اختصاصات متنوعة وهي موضحة حسب الجداول التالية:

الجدول رقم (01-01): تطبيقات العمال الموجودة في المؤسسة في المؤسسة حسب: الجنس والوظيفة[1]

عدد الإطارات	**عدد الرجال 18**	**عدد النساء 2**
عدد المشرفين 52	**عدد الرجال 48**	**عدد النساء 5**
أعوان التنفيذ 115	**عدد الرجال 112**	**عدد النساء 3**
المجموع 187	**المجموع 178**	**المجموع 10**

التعليق: نلاحظ من خلال جدول أن قسم التنفيذ يحتوي على عدد كبير من العمال، ونسبة الرجال تفوق فيه نسبة النساء.

الجدول الموالي يوضح عدد العمال الدائمين في المؤسسة.

الجدول (01-02): عدد العمال الدائمين

	الرجال	**النساء**
الإطارات	12	01
المشرفين	42	05
أعوان التنفيذ	42	02
المجموع	96	08

[1] وثائق داخلية من المؤسسة.

التعليق: مثل الجدول أعلاه عدد العمال الدائمين في المؤسسة، بحيث أن قسم التنفيذ والإشراف يحتوي على نسبة أكبر في المؤسسة أي ما يقارب 84 عامل والباقي في قسم الإطارات.

ولدينا الجدول الموالي يمثل عدد العمال المؤقتين في المؤسسة[1]:

الجدول رقم (01-03): عدد العمال المؤقتين

	الرجال	النساء
الإطارات	06	01
المشرفين	05	00
أعوان التنفيذ	73	05
المجموع	84	06

التعليق: الجدول أعلاه يمثل عدد العمال المؤقتين في المؤسسة، حيث نلاحظ أن أعوان التنفيذ لديهم أكبر من العمال، لأن قسم التنفيذ له الأولية بتنفيذ المهمات في المؤسسة، وعدد الرجال أكبر من عدد النساء نظرا لنشاط المؤسسة أي صناعة الحديد وتحويله إلى منتجات.

ثالثا: مهام الشركة وأهدافها

أ. **مهام الشركة:** من المهام الأساسية التي تقوم بها مؤسسة BATIMETAL نذكر:

- **الدراسات:** هي الدراسات التقنية للمشروع من حيث المحيط والمتطلبات اللازمة.
- **التصنيع:** بناءا على الدراسات والموضوعية تتم عملية التصنيع.
- **التركيب:** بعد الدراسات والتصنيع يأتي التركيب ويكون بمخطط مرقم، تتمثل مهام مؤسسة باتيميتال في الصناعة والتركيب.

ب. أهداف الشركة

تعمل مؤسسة "باتيميتال" وفق إطار منظم واستراتيجية مدروسة بدقة ولهذه المؤسسة عدة أهداف تسعى لتحقيقها تتمثل في[2]:

- الدخول إلى سوق المنافسة العالمية
- امتلاك عدد كبير من الزبائن.
- إمداد السوق الوطنية بمواد البناء والنحاس والمعادن لإرضاء السوق.

---

[1] وثائق داخلية من المؤسسة.

[2] وثائق داخلية للمؤسسة.

- الجودة العالمية لمنتجات وذلك حسب المعايير الدولية.

- المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة باتيميتال

تقديم الهيكل التنظيمي

الهيكل التنظيمي هو مخطط يقدم بواسطة وثيقة، مجموعة هياكل المؤسسة الموجودة بين مختلف المصالح وتسلسل الوظائف، أو هو الشكل الذي يوضع موقع تلك الوظائف وينظم العلاقات داخل المؤسسة، ويحدد مسؤولية الأفراد وتوزيع المهام.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي

الشكل رقم (01-01): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لشركة BATIMETAL.

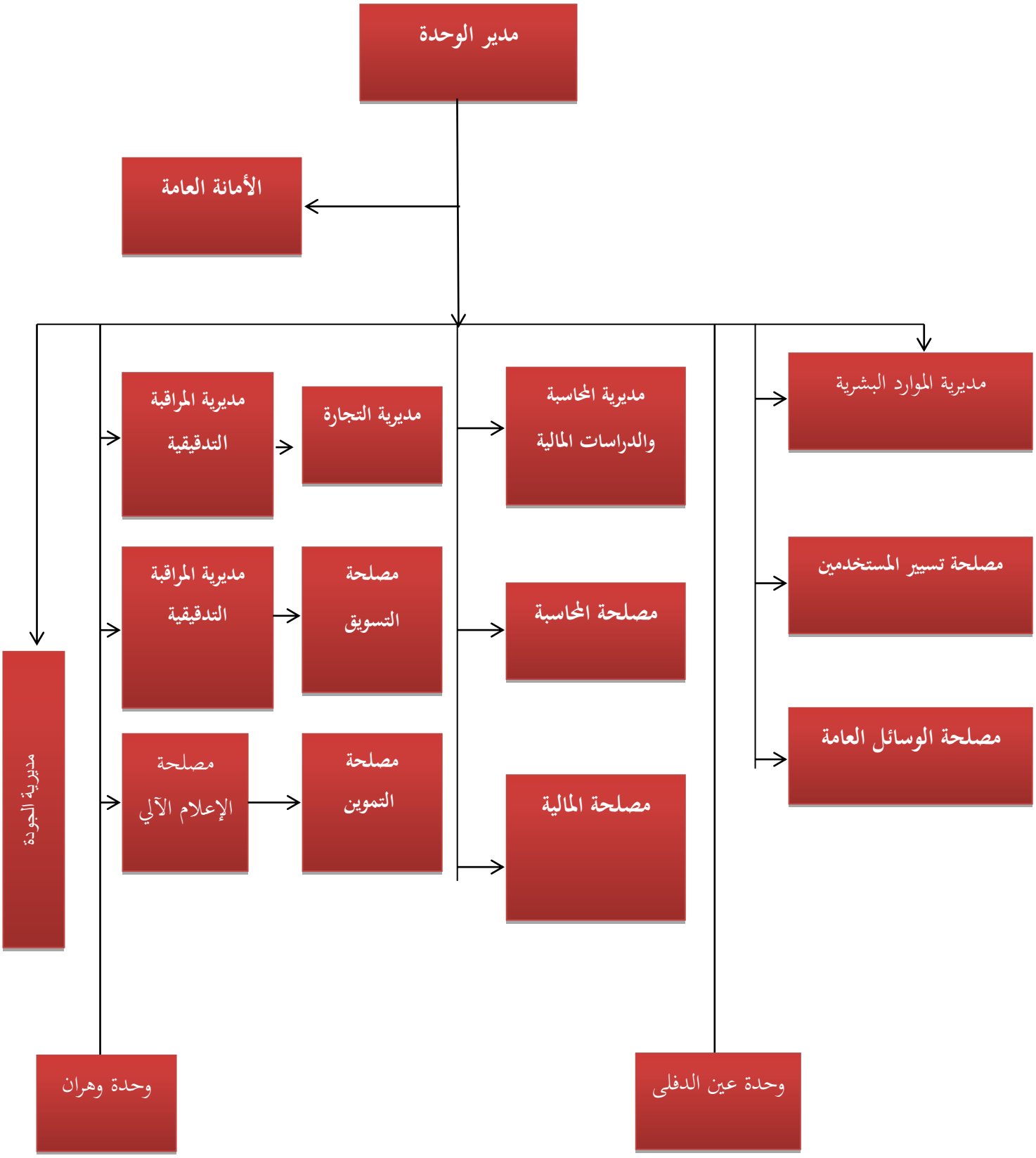

المصدر: مصلحة الموارد البشرية

المطلب الثالث: مهام مؤسسة BATIMETAL

أولا: المديرية العامة: تأتي على رأس الهيكل التنظيمي في المؤسسة وهي مسؤولة عن كل الخدمات البشرية والمالية بالإضافة إلى ما يلي:

-تحديد مهام المصالح الموجودة في المديرية.

- تقسيم الأعمال الخاصة بكل قسم.

- ضمان حقوق المؤسسة.

- دراسة كل العقود المتعلقة بالمؤسسة.

ثم يأتي كل من مكتب التنظيم العام، إدارة تسيير الجودة والأمانة العامة، إضافة على ستة دوائر وهي:

1- دائرة الإدارة والموارد البشرية

عمل إداري متعلق بالأمور القانونية، وينطبق ذلك على المستخدمين العاملين بالوحدة وتسيير النظام، وتحتوي هذه الدائرة على ستة مصالح وهي:

أ/ مصلحة المستخدمين: وتضم ثلاثة فروع:

- **فرع المستخدمين:** ويقوم المسؤول عن هذا الفرع بـ:
- **فرع الاجتماعي:** يعود وضع هذا الفرع لأسباب تخص العمال حيث كان للعمال سابقا علاقة مباشرة بصندوق الضمان الاجتماعي لطرح مشاكلهم، أما الآن يعتبر همزة وصل بين صندوق الضمان الاجتماعي والعمال.
- **فرع الأجرة:** عمله متعلق بالراتب الشهري المستحق لكل العمال بالوحدة كما له العلاقة بفرع المستخدمين والفرع الاجتماعي.

ب/ مصلحة الوسائل العامة: وتتكون من

- النقل العام وتقديم الخدمات للمؤسسة.

- **فرع النظافة والخدمات:** يهتم بنظافة دوائر الوحدة وتقديم الخدمات للمؤسسة.

ج/ مصلحة الأمن: يشرف رئيس هذه الوحدة على أعوان الامن الداخلي الذين يسهرون على تحقيق الامن داخل المؤسسة، وتتمثل مهامهم في: الحراسة طيلة اليوم ومراقبة الورشات بما فيها من إنتاج ومراقبة العمال من حيث التزامهم بالقانون الداخلي للمؤسسة.

د/ مصلحة المنازعات: متخصصة في القضايا المتعلقة بعمال المؤسسة حول الأجور والقرارات وغيرها من المنازعات.

هـ/ مصلحة الإعلام الآلي: تهتم بالدرجة الأولى بتسهيل الأعمال الإدارية.

و/مصلحة الطب الاجتماعي: مهتمة بدراسة العمال مع وجود مشرفة مساعدة للطبيب.

2- دائرة الإنتاج

يكمن عمل هذه الدائرة في إنتاج مواد مصنعة أي تحويل المادة الأولية على مواد المصنعة وجاهزة، ومن أهم إنجازاتها: الهياكل المعدنية، الأعمدة الحديدية وخزانات المياه والحبوب ومدرجات الملاعب.

3- دائرة المحاسبة والمالية:

هذه الدائرة مرتبطة بمصلحة التقنيات التجارية، حيث أن الزبون عند وضع فاتورة الطلبية من قبل مصلحة الفواتير يتوجه بدوره إلى فرع المحاسبة، حتى تتم عملية مراقبة الفاتورة ويقوم بالدفع لدى مصلحة المالية والتي تتفرع إلى:

- **مصلحة المحاسبة: وهي** مكلفة بما يلي:

-القيام بجميع العمليات المحاسبية للمؤسسة.

- السهر على تنفيذ العمليات الخاصة بالخزينة.

- تحليل مختلف الحسابات المحاسبية.

- المشاركة في إعداد الميزانية السنوية.

- علاقة البنك تأمين بالمؤسسة.

- **مصلحة المالية:** وتتعامل مع الوسط الخارجي وتقوم بـــ:

- تسيير ومراقبة السياسة المالية.

- إعداد مخطط المالية.

- متابعة ديون الوحدات.

- تخطيط ومتابعة الحسابات البنكية.

- إعداد إجراءات التسيير المالي.

- المشاركة في إعداد المالية السنوية للمؤسسة.

- **مصلحة تسيير الأملاك:** تقوم بإحصاء الممتلكات الاستثمارية للمؤسسة من عتاد وآلات ووسائل متنقلة.

4- **دائرة التقنيات التجارية:** وتضم خمسة مصالح وهي:

- **المصلحة التجارية:** وهي التي تقوم بعرض الإنتاج على الزبائن.
- **مصلحة الفواتير:** تقوم بإعداد الفواتير للزبائن.
- **مصلحة التوجيه العام:** وتكمن وظائف هذه المصلحة في متابعة ومراقبة المشاريع وورشات الإنجاز، بالإضافة على إعلام مصلحة الإرسال والإنجازات بكافة المعلومات.

5- **دائرة الصيانة:** وهي تلعب دورا هاما في الوقاية من الحوادث التقنية من مهامها:

- مساعدة دائرة الإنتاج وباقي الدوائر لضمان بلوغ درجة عالية من الإنتاج والتنظيم.

- التسيير التقني للصيانة.

6- **دائرة التموين:** تتكون هذه الدائرة من:

- **مكتب رئيس التموين:** يعمل على استقبال البريد والرد عليه بالفاكس، وكذلك التوقيع على جميع الاتفاقيات المتعلقة بالتموين.
- **مصلحة الشراء:** وتقوم بتحضير الطلبيات الشراء مدون عليها كل ما ينقص المخزن.
- **مصلحة تسيير المخزون:** تعمل هذه المصلحة على تسيير المخزونات ومراقبة السلع بشكل مستمر، وكل ما يستوجب إيجاده لدى الوحدة، وعند نفاذ المخزون وتقوم هذه المصلحة بتوجه الطلب إلى الشراء.

المبحث الثاني: دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء المستدام بمنظمات الأعمال

يعكس الأداء قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها ولاسيما طويلة الأمد منها التي تتمثل في أهداف الربح والبقاء والنمو والتكيف باستخدام الموارد المادية والبشرية بالكفاءة والفاعلية العاليتين، وفي ظل الظروف البيئية المتغيرة، فالأداء مرآة المؤسسة في تحقيق الإنتاجية العالية بشرط أن يكون ذلك مقرونا برضى الزبائن، والاستئثار بحصة سوقية جيدة تستطيع توفير عائد مالي مناسب، والقيام بالمسؤوليات الأخلاقية والاجتماعية تجاه البيئة التي تعمل فيها وتجاه المجتمع.

المطلب الأول: دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء الاقتصادي

مادامت منظمات الأعمال تعمل في بيئة غير مستقرة تتصف بالتقلب وعدم الاستقرار ولاسيما في مجال تقنية المعلومات والاتصالات فضلا على أن أغلبها تتجه حاليا نحو الاقتصاد المعرفي، فإن كل ذلك يستوجب وقوف المؤسسة على مستوى أدائها للكشف عن إمكاناتها وقدراتها وقيمتها التنافسية وموقعها في السوق. إن ناتج الأداء يعد معلومات راجعة لاتخاذ القرارات وإجراء التعديلات التي يمكن أن تقود مرة أخرى إلى الزيادة في فاعلية الأداء وفي التفوق والريادة. كما أن نتائج الأداء تساعد في الكشف عن مدى ملائمة الخطط والأهداف والسياسات

والبرامج للمتاح من الموارد، وكذلك الكشف عن مستوى التنسيق بين مختلف الوظائف، النشاطات والعمليات، وعلى مدى قدرة الموارد البشرية على القيام بالمهام المنوطة بهما على النحو اللازم[1].

ويمكن القول بأن الذكاء الاقتصادي يعتمد على البيانات الخامة التي يجب أن تكون متكاملة بالرغم من أن مصادرها قد تكون متباينة وبعدها يتم تحويلها إلى معلومات يتم اكتشاف المعلومات ذات المغزى منها واستخدامها لاتخاذ القرارات تصب في صالح المنظمة ليس فقط مراقبة التغيرات وبمجرد الإبلاغ عنها وإنما المطلوب هو إجراءات وقرارات لتحسين أداء المنظمة[2].

ويوفر الذكاء الاقتصادي قاعدة بيانات خامة تتحول إلى معلومات مفيدة، لتستخدم في تحسين الأداء ، حيث يعتبر الذكاء الاقتصادي الطاقة الكامنة باعتباره هو القاعدة المعلوماتية المتاحة للمنظمة من أجل الاستعلام وتقديم التقارير والأهم هو تحسين الأداء للمنظمات[3].

أما دور الذكاء الاقتصادي في الوصول إلى مستوى أداء جيد فيتمثل بالنقاط الآتية[4]:

1. إن توليد المعرفة الجديدة والمفيدة وخزها وتوزيعها وتطبيقها تسهل العمل داخل المنظمة، كما أن وجود فريق متخصص في التقاط المعرفة والتشجيع على استثمارها، فضلا عن مشاركة العاملين وتفاعلهم،

ووجود قيادة فعالة تقود تلك العمليات الإحداث التناسق والتناغم فيما بينها؛ وهذا يؤدي إلى:

– تقليل التكاليف الإجمالية للعمل عن طريق تقليل تكاليف الهدر والإنتاج المعيب ومردودات المبيعات وتكاليف سوء التعامل مع التقنيات ووسائل العمل.

– زيادة العوائد المالية للمنظمة عن طريق إنتاج منتجات متقنة وأخرى مبتكرة وسريعة البيع.

إن تحقيق الإنتاجية العالية يدل على الاستخدام الكفء للمدخلات وان تطبيق الذكاء الاقتصادي في مجالات الأداء المختلفة يؤدي إلى ابتكار طرق أكثر فاعلية.

2. يقود الذكاء الاقتصادي إلى تحقيق الإبداع والابتكار والإتيان بأشياء جديدة وزيادة الوعي الثقافي لدى العاملين من خلال التدريب والتعلم والحوار، في هذا الصدد أجريت دراسة عالمية على تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي على الشركات الكبرى ومن خلالها تم استخلاص المنافع التالية للذكاء الاقتصادي[5]:

---

[1] معمولي نسرين، مرجع سبق ذكره، ص 141

[2] د محمد رقمامي، مرجع سبق ذكره، ص 213

[3] Cary Cokins, Performance management: Integrating strategy execution, Methodologies, Risk, and Analytics, Ist edition, John Wiley: New Jersey, United States of America 2009, pp 63-64.

[4] فاطمة الزهراء كباش، مرجع سبق ذكره، ص138

[5] SEWDASS Nisha, The implementation of Competitive Intelligence tools and techniques in Public Service departments in South Africa to improve service delivery: a case study of the Department of Home Affairs, p 32 University of Pretoria, April 2009

- تحسنت نوعية وجودة المعلومات المستلمة؛
- تعجيل اتخاذ القرارات؛
- تحسن بشكل منظم، جمع وتحليل المعلومات وكذلك نشرها؛
- تعزز التأثير وزاد الوعي؛
- تحسين عملية تحديد الفرص والتهديدات؛
- توفير الوقت والتكلفة.

يعتبر الذكاء الاقتصادي كواحدة من النظم القادرة على جمع ومعالجة وتصنيف، وحفظ البيانات، والمعلومات التي يحتاجها متخذو القرارات للقيام بالوظائف الإدارية كافة، من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، وعلى مجالات العمل في المنظمة كافة، حيث شهدت المنظمات العامة والخاصة نقلة كبيرة في أنظمة المعلومات، تمثلت باستخدام الحاسب وقواعد البيانات وشبكات الاتصال، بالإضافة للوسائل التكنولوجية الأخرى التي ساهمت في وجود الذكاء الاقتصادي والذي يعتمد بشكل أساسي على استخدام المعلومات الاستراتيجية.

فالمعلومات ثروة، وتكمن أهميتها ليس في عملية اتخاذ القرارات فقط، بل تتعدى ذلك لتستخدم أيضا في عمليات إدارية أخرى كوضع الخطط، ورسم السياسات، والرقابة، وتقويم الأداء، ولكن بعد استخدام المعلومات ونظمها في تقويم الأداء أكثر هذه الاستخدامات جاذبية وأهمية، حيث ينظر للأداء على أنه من العمليات الإدارية الأساسية، ومن المواضيع الحساسة التي لابد منها عند التفكير، والتخطيط العمليات التطوير في أي منظمة، فمن خلاله تتمكن الإدارة العليا من تصميم وإعداد برامج تطويرية تتناسب مع ظروف المنظمة، واحتياجاتها ، وقدراتها الفعلية ، ومن المواضيع الحساسة التي لابد منها عند التفكير، والتخطيط لعمليات التطوير في أي منظمة، فمن خلاله تتمكن الإدارة العليا من تصميم وإعداد برامج تطويرية تتناسب مع ظروف المنظمة، واحتياجاتها ، وقدراتها الفعلية ، ومن دون إجراء تقييم لأوضاعها سيكون من الصعب على المنظمة إعداد خطط وبرامج مناسبة.

المطلب الثاني: دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء الاجتماعي

يساهم توفير المعلومة حول المجتمع الذي تنشط فيه المنظمة في معرفة احتياجات المجتمع أو فئات منه، إذ تقوم المنظمة بتقديم خدمات للمجتمع من خلال تحسين جوانب الحياة فيه والمساهمة في حل مشاكله، وعم المنظمة للمجتمع المدني، حيث يشمل على التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم المجتمع هذه المبادرات الطوعية غير ملزمة للمنظمة وتبادر فيها بشكل إنساني تطوعي من خلال برامج لا ترتبط بالعمل بشكل مباشر وقد تكون لعموم المجتمع أو لفئات خاصة أن نشر هذه المعلومات عن المنظمة يعزز من ولاء الموظفين وروحهم المعنوية، وتحسين سلامتهم وصحتهم، وكذلك التأثير الايجابي على قدرة المنظمة على توظيف وتحفيز العاملين والاحتفاظ بهم.

وتشكل المعلومات مصدر اهتمام رؤساء مجالس الإدارة، إذ يجب قيئة الفرصة أمام أعضاء المجالس للحصول في الوقت المناسب على معلومات دقيقة ومناسبة من أجل دعم اتخاذهم للقرارات، كما أنهم مسؤولون عن الإشراف على كشف البيانات لأصحاب المصلحة والتواصل معهم، بما يساعد على تحسين فهم الجمهور الهيكل المنظمة وأنشطتها، وسياسات المنظمة وأدائها فيما يتعلق بالمعايير الأخلاقية، وعلاقة المنظمة بالمجتمعات المحلية التي تعمل فيها، بما في ذلك السياسات المتعلقة بأداب العمل وهياكل الإدارة المتصلة بتلك السياسات والقضايا التي تتعلق بالعمال وغيرهم من أصحاب المصلحة والأداء فيما يتصل بالمسؤولية الاجتماعية وتأثير هذا الأداء على قدرة المنظمة على الاستدامة[1].

ويتيح الذكاء الاقتصادي للمنظمة بأن تقوم بجمع البيانات وتقديم التقارير وتؤكد على دقة البيانات على مستوى العميل والتي هي ذات الصلة بالأهداف الاجتماعية للمؤسسة، حيث[2]:

– تقوم المؤسسة يجمع البيانات باستخدام مؤشر واحد على الأقل لكل هدف من أهدافها الاجتماعية.

– تحدد المؤسسة الأتي: من يقوم بجمع البيانات، وأين يتم تخزين البيانات، ومن الذي يحمل البيانات، ومن الذي يصدق على دقة البيانات، وكيف يتم تقديم البيانات، ولمن.

– النظام الداخلي للمؤسسة فيما يتعمق بإدارة البيانات على (سبيل المثال: نظام إدارة المعلومات) له القدرة على تصنيف البيانات بحسب النوع الاجتماعي، وغيرها من الخصائص الأساسية للعميل.

– تضمن المؤسسة جودة البيانات التي تجمعها من خلال التصديق على البيانات التي يتم جمعها وإدخالها في النظام، وتدريب العاملين على أدوات جمع البيانات وإدخالها.

– تفصح المؤسسة عن بيانات الأداء الاجتماعي بما في ذلك مؤشرات الأداء الاجتماعي، باستخدام أحد الأشكال العامة المتعارف عليها على سبيل المثال: التقرير السنوي للمؤسسة، التقرير الخاص بسوق تبادل المعلومات، والتقارير التي رفع للمنظمات الوطنية الإقليمية).

– إذا أعلنت المؤسسة أن الحد من الفقر هو أحد أهدافها الاجتماعية، فعليها أن تراقب مستويات الفقر الخاصة بعملائها باستخدام أحد أدوات تقييم الفقر (على سبيل المثال: الإنفاق المنزلي بالنسبة لمدخل، واستبيان الأمن الغذائي، وترتيب الثروة التشاركية، ومؤشر التقدم للخروج من الفقر، وأدوات تدقيق النوع الاجتماعي، إلخ).

– تقوم الإدارة العليا بتحميل بيانات الأداء الاجتماعي بما في ذلك بيانات النتائج على مستوى العميل المقارنة الأداء الفعلي للمؤسسة مع الأهداف الاجتماعية المعلن عنها.

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2004، ص ص 10– 11

[2] المعايير الدولية لإدارة الأداء الاجتماعي،https://www.thenix.org/mixmarket/social-performance

– تستخدم المؤسسة قنوات متعددة للإفصاح عن المعلومات الدقيقة والواضحة المتعمقة بالمنتج، مثل النشرات، والجلسات التعريفية، والاجتماعات وتعليق هذه المعلومات في الفرع، وإتاحتها على المواقع الالكترونية ...

– لدى المؤسسة سياسة خصوصية مكتوبة تحكم عملية جمع المعلومات والتعامل معها واستخدامها ونشر بيانات العملاء.

– لدى المؤسسة نظم تكنولوجية مناسبة (على سبيل المثال: قاعدة بيانات أمنة) لضمان تأمين بيانات العملاء.

– تقوم المؤسسة بجمع البيانات وتقديم التقارير وتؤكد على دقة البيانات على مستوى العميل والتي هي ذات الصلة بالأهداف الاجتماعية للمؤسسة.

– إن النظام الداخلي للمؤسسة الخاص بإدارة البيانات لديه القدرة على تحليل البيانات المالية والاجتماعية معا

–يسمح النظام الداخلي للمؤسسة لإدارة المعلومات على (سبيل المثال: نظام إدارة المعلومات) بتتبع أداء العملاء على مدار فترة زمنية.

كما يتيح الذكاء الاقتصادي للمنظمة تتبع رضا الموظفين وحركة دوراهم:

– تقوم المنظمة بجمع وتوثيق وتحميل البيانات التي تظهر رضا الموظفين.

– تراقب المؤسسة معدل حركة دوران الموظفين وتتفهم أسباب خروج الموظفين.

– تتخذ المؤسسة اجراءات لتصحيح المشكلات المؤسسية التي تؤدي إلى دوران الموظفين وشعورهم بعدم الرضا

المطلب الثالث: دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء البيئي

يتم تحسين الأداء البيئي للمنظمة باختيار المؤشرات وجمع وتحليل البيانات وتقييم المعلومات استنادا لمقياس الأداء البيئي وإعداد التقارير وتوصيل المعلومات والفحص الدوري وفي النهاية تطور هذا المنهج من الأساسيات المستخدمة في اختيار مؤشرات الأداء البيئي الملائمة: التوافق البيئي والقابلية للمقارنة دوليا وكذا القابلية لتطبيق المعلومات التي يوفرها المؤشر، ومثل المؤشرات البيئية مقاييس يتم صياغتها لأهميتها الاستراتيجية في نجاح البرنامج البيئي، لكن يلاحظ أن المنظمات تميل إلى اختيار المؤشرات الرقمية التي تقيس التغيرات الدقيقة في الأداء عن المؤشرات التوعية، كما يعد قياس الأداء البيئي عملية مستمرة و شاملة للتأكد من أن أنشطة المنظمة وعملياتها مطابقة لما هو مخطط لها بقصد تحقيق أهدافها المستقبلية وتوضح مقاييس الأداء كيفية انجاز الأعمال المستقبلية للمنظمة بصورة أفضل من الأداء السابق لذلك فان قياس الأداء عملية ديناميكية تتغير بمرور الزمن فضلا عن تطور العمليات والمنتجات التي تقوم المنظمة بإنتاجها عن كونها أداة تساعد على فهم وإدارة وتحسين ما تقوم به المنظمة، وتبرز أهمية قياس الأداء البيئي كونه مكونا جوهريا وهاما في الأداء المستدام لمنظمات الأعمال المعاصرة وذلك لعدة أسباب حيث تتجه المنظمات المعاصرة على نحو تزايد لتحمل مسؤولية أعمالها في البيئة والتي جاءت نتيجة للكم المتزايد من القواعد والتعليمات للكشف عن الأداء البيئي وقياسه كما تعد عملية توثيق مؤشرات الأداء البيئي بشكل موثوق ضرورية لتجهيز المعلومات لاتخاذ القرارات

التي تتضمن تحقيق الأهداف البيئية فضلا عن تخصيص موارد المنظمة المحدودة لحل المشكلة البيئية يتطلب دليلا مقنعا لدعم منافع هذه الأعمال لهذا يميل المسيرون والمديرون في منظمات الأعمال إلى تأطير الأداء البيئي وجعله معيار استراتيجي وأخلاقي في الوصول إلى الأداء المستدام، ويعد الذكاء الاقتصادي بمثابة وسيلة مميزة لإدارة عدم التأكد والمخاطرة فهو يسمح بطريقة حديثة ديناميكية بتحديد مختلف القوى المحركة لمحيط المنظمة من خلال الدور المركزي للمعلومة الاستراتيجية[1].

تتمثل المسؤولية البيئية في مسؤولية المؤسسة تجاه البيئة التي تحيط بها، كذلك هي التوفيق بين نشاطات المنظمة والحفاظ على الأنظمة البيئية، هذا ما يدعي المنظمة للقيام بدراسات وجمع معلومات عن طبيعة منتجاتها واستهلاكها للموارد وكل ما يتعلق بالفضلات والتلوث وهذا ما يساهم فيه الذكاء الاقتصادي من خلال جمع المعلومات وتحليلها و توفير المعلومات ذات القيمة، وتحيدي المساهمات البيئية لمنتجاتها وخدماتها وأثارها على البيئة، إذ أن على كل فرد في المنظمة معرفة ما يتعلق بالبيئة من قوانين ومراسيم المنظمة للنشاط في الجانب البيئي من اجل حماية البيئة والتقليل من التلوث والمحافظة على الصحة العامة وتقليص الغرامات والرسوم المترتبة عليها والبحث عن أنجع الحلول والسهر على تطبيقها ونشرها في كافة فروع المنظمة، وكذلك كل ما هو المتوقع منه أن والبحث عن أنجع الحلول والسهر على تطبيقها ونشرها في كافة فروع المنظمة، وكذلك كل ما هو المتوقع منه أن يؤدي في إطار الأهداف البيئية المسطرة.

يقتضي الذكاء البيئي الذي يعبر عن المفاهيم، الأدوات، المنهجيات والممارسات التي تسمح بالربط الملائم بين مختلف المعلومات والمعارف بهدف التحكم في الآثار البيئية على المؤسسة وتطوير ديناميكيتها البيئية، تعبئة الأفراد وتحسيسهم بضرورة الوقاية من التلوث، وجمع ومعالجة وتحليل المعلومات والمعارف البيئية جدف عملياتي؛ التداول الفعال لهذه المعلومات والمعارف في المؤسسة ، فعالية نظم المعلومات من حيث بيئة العمل، وقت الاستجابة، درجة الأتمتة والتكامل بين معدات الإعلام الآلي ؛ الانسجام بين العمليات المتبعة، وبين الاحتياجات الحقيقية للمؤسسة من حيث جمع البيانات والمعلومات، التحول من المعلومات إلى المعارف عبر النمذجة واستنباط المعني وإعادة نشر و مشاركة هذه المعارف[2].

وفي هذا الإطار تعمل اليقظة البيئية على جمع المعلومات الاستباقية حول التغيرات التي قد تحدث في التشريعات البيئية واتجاهات المستهلكين للمطالبة بمنتجات تحترم البيئة والالتزام بالمعايير الوطنية والدولية في هذا المجال، لذا فاليقظة تعمل كجهاز" رادار بيئي "يعتمد بشكل كبير على هذه المعايير، كما أن تسلسل" البيانات البيئية – السياسة البيئية – الأهداف البيئية – التنظيم البيئي – المعرفة البيئية " تتبع إلى حد كبير

---

[1] علي محمد نجيل المعموري وآخرون، دور الذكاء الاقتصادي في تفعيل الالتزام بالسلوك البيئي المستدام، محلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد 21، 2016، ص ص 15-16

[2] Dominique SPAEY, Anastasio SOFIAS, Gestion de l'Information Environnementale en Entreprise: Chois et Evaluation d'un système , Documentaliste - Sciences de l'information, vol. 43, no 2, 2006, P125

مؤشر الإدارة البيئية للاتحاد الأوروبي ومعيار ISO 14001، من ناحية أخرى يعود الفضل في دمج الرادار البيئي في النظام بأكمله "التكاليف البيئية، السوق البيئية والتكنولوجيا البيئية "إلى خبرة المؤسسات ما يعكس الطلب المتزايد على هذا النوع من المعلومات في ممارستها[1].

تقوم اليقظة البيئية بتوفير المعلومات الخاصة بالجانب الاجتماعي والبيئي للمؤسسة من خلال مراقبة تطور التشريعات والقوانين البيئية، المتابعة المستمرة لمستجدات التنمية المستدامة، تحديد ممارسات المسؤولية الاجتماعية المؤسسات، استباق الأخطار البيئية للأنشطة الاقتصادية. والمؤسسات اليقظة على المستوى البيئي هي الأقدر على تحسين ممارساتها اتجاه البيئة واحترام المعايير الدولية في هذا الشأن، وتزداد أهمية هذا النوع من اليقظة مع الوعي المتزايد للمستهلكين الذين أصبحوا يفضلون شراء منتجات " خضراء "تحترم الطبيعة وتضمن الاستغلال العقلاني الخيراتها ما يجعل المؤسسات في وقتنا الحاضر في مواجهة مجموعة من الرهانات البيئية"[2]، ونذكر منها : رهانات تشريعية وتتضمن مجموعة القوانين والقواعد الإلزامية التي تسمح بتنظيم علاقة المؤسسة مع وسطها الطبيعي والاقتصادي (المنتجات الخطرة، النفايات...)، رهانات اقتصادية وتتضمن إمكانية ترشيد المؤسسة للتكاليف المرتبطة بتبني الانشغالات البيئية من خلال التقليل من الرسوم المالية، ويتوافق هذا النوع من الرهانات مع هدفها الاقتصادي الأساسي وهو تحقيق الربح، رهانات استراتيجية وتتضمن كل السياسات والعمليات التي من شأنها دعم الموقع التنافسي للمؤسسة وتحسين صورتها وريح حصص سوقية، ويتوافق هذا النوع من الرهانات مع مجموعة الأهداف التي تسمح للمؤسسة بالتطور .وحتى تتمكن المؤسسة من مواجهة هذه الرهانات عليها أن تراقب باستمرار بيئتها الإيكولوجية وتتنبأ بتغيراتها المحتملة حتى تحسن من سرعة وقوة استجابتها[3]، وتتكون هذه البيئة حسب s.marquet-Pondeville من عدة متغيرات[4]:

– التشريعات البيئية التي تلعب دورا مهما حيث يرتبط عدم التأكد فيما يتعلق بهذا المتغير ب "تكاثر هذه التشريعات" دون أن تتمكن المنظمة من التقييم الدقيق لهذه التغيرات والقوانين.

– المستهلكون والمنافسون (عامل السوق) ويرتبط عدم التأكد بارتفاع مستوى متطلبات وتوقعات الزبائن حول منتجات تحترم البيئة والعلاقة مورد–زبون تسمح لهذا الأخير بالمطالبة بإدارة مسؤولة للبيئة، كما يتجه المنافسون نحو تبني الممارسات البيئية كتقدم "منتجات خضراء" أو الاعتماد على "التسويق الأخضر".

---

[1] يحي شريف حنان، تأثير نظام المعلومات على اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في العلم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر،2017/2018، ص 220

[2] يحي شريف حنان، مرجع سبق ذكره، ص 221

[3] Ahmed ATIL, La Responsabilité Environnementale dans la PME Algérienne : Vers une Analyse Typologique des Enjeux et des Freins d'Intégration, Conférence Intemationale sur la RSE, Agadir, Février 2009, P3

[4] Sophie MARQUET-PONDEVILLE, Le Contrôle de Gestion Environnementale d'une Entreprise, 22eme Congrès de L'AFC, France, Mai 2001, PIO

– السكان حيث يظهر الأثر البيئي لمنظمة ما على المستوى المحلي في بادئ الأمر، ما يجعل الخطر يتمثل في تشكيل جماعات محلية بيئية ضاغطة على ممارسات المنظمة، إضافة إلى جماعات ضاغطة أخرى كوسائل الإعلام والمنظمات الوطنية والدولية التي بإمكانها أن تلحق ضررا بصورة المنظمة.

تتميز المعلومات ذات الطابع البيئي بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المعلومات التقليدية التي تنتجها وتستخدمها المؤسسات (مثل الميزانية المالية، الموارد البشرية، الاتصال الداخلي والخارجي)، فهي متعددة الأبعاد وتتبع التخصصات مختلفة علمية، تقنية – بيولوجية واقتصادية، تخضع بقوة لعدم التأكد خاصة فيما يتعلق بالجانب العلمي وعدم القدرة على التنبؤ على المدى الطويل (مثل وجود آثار بيئية غير مؤكدة وعلى المدى الطويل) والغموض (نصوص قوانين غير واضحة و تعارض البيانات)، معلومات ذات فوائد يصعب قياس مردودها خاصة فيما يتعلق بتخفيض الآثار السلبية على المجتمع والوسط الطبيعي[1].

وعلى المؤسسات حتى تتمكن من جمع هذا النوع من المعلومات أن تسخر الموارد المالية والمادية اللازمة والكادر البشري المتخصص والمؤهل فالتحديات البيئية التي تواجهها المؤسسات تفرض عليها حسب R.GRAY أن تخصص بنية تحتية قادرة على جمع المعلومات البيئية والاجتماعية، لأنها تحلب العديد من المنافع والمزايا مثل دعم عملية اتخاذ القرار، حساب تكاليف المنتجات أو الخدمات بدقة، تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، تحديد فرص التطور في أسواق جديدة، تدعيم شرعية المؤسسة وتحسين صورها[2].

حيث أن المؤسسات اليقظة بالمشكلات البيئية والقادرة على جمع المعلومات الاستباقية حول التغيرات البيئية تكون الأقدر على ترسيخ صورة إيجابية عن علامتها التجارية، ليس فقط في ذهن المستهلك ولكن أيضا في ذهن المنظمات الوطنية والدولية المطالبة باحترام البيئة.

المطلب الرابع: منهجية الدراسة و تحليل نتائج المقابلة

بعد اعطاء نظرة عامة عن مؤسسة باتيميتال من خلال التعرف على اهم الاهداف و التطورات و المبادئ و الهيكل التنظيمي، سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى :

- منهجية الدراسة
- عرض و تحليل نتائج المقابلة

[1] يحي شريف حنان، مرجع سبق ذكره، ص 222

[2] Nicolas ANTHEAUME, Le Contrôle de Gestion Environnemental État des Lieux, Etat de l'Art, Comptabilité- Contrôle-Audit, Tome 19. Volume 3, Décembre 2013, P13

الفرع الأول: منهجية الدراسة الميدانية

بعد تحديد اشكالية البحث ووضع الفرضيات و تحديد الاهداف للدراسة في نسقنا النظري، سنحاول من خلال هذه الدراسة الميدانية لمؤسسة باتيميتال ابراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا.

لهذا سنحاول وصف و تحديد الادوات المستعملة في جمع البيانات و أساليب التحليل المستعملة في دراستنا الميدانية.

المقابلة: وهي عبارة عن تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة حيث تكشف آراء و إتجاهات و مشاعر و دوافع الاشخاص نحو موضوع ما

الملاحظة : وهي تختلف عن المقابلة، و ذلك لكونها تعني ان الباحث يسجل ملاحظاته بدون استخدام قائمة أسئلة و غير ذلك من الطرق.

إضافة الى الوسائل السابقة الذكر فقد إعتمدنا على وسيلة أخرى في الحصول على المعلومات حول المؤسسة وهي الأنترنيت من خلال زيارة موقعها الرسمي.

الفرع الثاني: عينة الدراسة (المقابلة) و حدودها

الحدود الزمنية و المكانية : اشتملت المقابلة على مؤسسة باتيميتال، أين تم إجراء هذه الدراسة في ولاية عين الدفلى، في حين أن المجال الزمني لهذه الدراسة كان سنة 2022.

الفرع الثالث: عرض و تحليل نتائج المقابلة

قبل عرض و تحليل النتائج المتعلقة بمدى تطبيق الذكاء الاقتصادي بمؤسسة باتيميتال و مدى تأثيره على التنمية بها، لابد من تشخيص عينة الدراسة، حيث أن المقابلة تمت مع مدير المؤسسة باتيمتال.

تحليل بيانات أسئلة المقابلة:

بعد تعرفنا على الشخص المستهدف بالمقابلة، سنحاول تحليل البيانات التي تخص موضوع دراستنا و التي تربط بين الذكاء الاقتصادي و التنمية بالمؤسسة في صورتها إدارة الموارد البشرية.

أولا: تحليل بيانات تخص الذكاء الاقتصادي

و هي تخص تحليل 12 سؤال في هذا المجال:

السؤال الأول: حسب رأيك ما نوع البيئة التي تعيش في مؤسستكم:

مستقرة، معقدة، بسيطة معقدة؟

الإجابة: تعيش مؤسستنا في بيئة تتوفر على مختلف المعلومات التي تمكنها من مواجهة المنافسين في سوقها و انتهار كل الفرص المتاحة في محيطها التنافسي.

السؤال الثاني: هل تلعب المعلومة دورا في نشاط مؤسستكم، نعم أم لا؟

نعم، حيث أن المؤسسة تعتبر المعلومة مورد مهم في نشاطها و تدرك ألهميتها في مواجهة التحديات في بيئتها.

السؤال الثالث: هل لديكم خبراء مختصين ألو مستشارين في مجال شراء المعلومات و تحليلها؟

نعم ، يوجد ألأشخاص معنيين بمجال الحصول على المعلومة، كون المؤسسة تعيش في بيئة معقدة مستقرة نسبيا توجب الاعتماد على مختصين في مجال المعلومات.

السؤال الرابع :ما هي أهم الوسائل التي تعتمدونها في الحصول على المعلومات ؟

يوجد العديد من مصادر الحصول على المعلومات حيث أغلب المصادر كانت عن طريق المعارض والملتقيات، أوعن طريق الزبائن أو عن طريق المنافسين.

سؤال الخامس: هل المعلومات تدور بتلقائيةٍ وسهولة بين الأشخاص الذين يحتاجون إليها ؟

نعم: المعلومات تدور بتلقائية وسهولة بين الأشخاص، وهذا ما يفسر أن قنوات الإتصال في المؤسسة بفعالية.

السؤال السادس: هل تملكون نظم معلومات متطورة لمعالجة المعلومة واستغلالها؟

نعم، تتوفر لدى المؤسسة نظم معلومات متطور لمعالجة المعلومة، وهو ما يفسر أن تحليل المعلومات لدى المؤسسة أكثر فعالية.

السؤال السابع: ماذا نعني بمصطلح اليقظة الإستراتيجية ؟

إن اليقظة الإستراتيجية هي جزء من الذكاء الاقتصادي، نستنتج أن المؤسسة ترى أن هناك علاقة بين الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية التي هي عبارة عن عنصر من عناصر الذكاء.

السؤال الثامن: ماذا نعني بـمصطلح الذكاء الاقتصادي ؟

إن المؤسسة ترى أن الذكاء الاقتصادي هو وسيلة تسييرية حديثة ، وهذا يعني بأنه لديهم فكرة جيدة عن الذكاء

السؤال التاسع: هل ترى أن تطبيق الذكاء الاقتصادي هو عملية جماعية يشارك فيها جميع الأفراد العاملين في مؤسستكم؟

نعم، نرى أن تطبيق الذكاء الاقتصادي هو عملية جماعية يشارك فيها الجميع، وهذا لكونه يقدم إيجابيات كثيرة، بالإضافة إلى توطيد روح التعاون بين الموظفين.

ثانيا: تحليل البيانات تنمية الموارد البشرية

السؤال الأول: هل قرارات التوظيف تتأثر بتوفر المعلومات (الإستراتيجية)؟

نعم، إن القرارات الإستراتيجية في المؤسسة تتأثر بشكل كبير بالتغيرات الخارجية وهذا راجع للبيئة التي تنشط فيها المؤسسة والتي تشهد تغيرات سريعة .

السؤال الثاني: هل مؤسستكم تقوم بتتبع ومراقبة كل ما يحدث في المحيط الخارجي من أجل الحصول على معلومات من أجل استغلالها في عملية التخطيط؟

المؤسسة تتبع سياسة مراقبة المحيط الخارجي للحصول على المعلومات من أجل استغلالها في عملية التخطيط، ويفسر أن المؤسسة ترى أن الحصول على المعلومة أولوية حتمية في عملية التخطيط.

السؤال الثالث: ماهي أهم مصادر التي تلجأ إليها مؤسستكم لتدعيم قراراتها؟

تعتمد المؤسسة لجمع المعلومات حول متغيرات البيئة الخارجية حيث ترى أن الموردين والزبائن أهم مصدر، كما يوجد مصادر أخرى لكن الإعتماد عليها قليل من بينها الملتقيات، الجرائد....، ويفسر أن المؤسسة تعتبر الزبائن والموردين أهم مصدر تتمكن من خلاله جمع المعلومات خاصة في ظل المنافسة القوية التي يعرفها السوق.

السؤال الرابع: هل ترى أن الذكاء الاقتصادي (الحصول على المعلومة، تحليلها، استغلالها، نشرها...) ضرورة حتمية في تنمية الموارد البشرية؟

نعم، الذكاء الاقتصادي هو ضرورة حتمية للمؤسسة ككل يعمل على توفير المعلومة المناسبة وفي الوقت المناسب وهو ما يمكن المؤسسة من توفير البدائل واختيار أفضل القرارات التي يمكن أن تساهم في تنمية الموارد البشرية.

السؤال الخامس: ما مدى تأثير الذكاء الاقتصادي على تنمية الموارد البشرية؟

إن تأثير الذكاء الاقتصادي على تنمية الموارد البشرية قوي، وهذا لكون أن الذكاء الاقتصادي له تأثير بليغ على تنمية الموارد البشرية لما يوفره لهذه العملية من معلومات مناسبة التي تسمح بتوفر البدائل التي تسهل اتخاذ القرارات.

السؤال السادس: كيف تنظر إلى الذكاء الاقتصادي في مؤسستكم؟

بالنسبة لنا أن الذكاء الاقتصادي وسيلة تسييرية من شأنها أن تساعدنا على تحقيق أهدفنا خاصة من خلال مساهمته في عملية التخطيط، التوظيف... التي بمواجهة المنافسة التي تعرفها الأسواق والتكييف مع التغييرات البيئة التي تشهدها المؤسسة.

المحور الثالث: تحليل نتائج المقابلة

دفعت التطورات الاقتصادية المتسارعة إلى إيجاد نوع من التفكير الإستراتيجي يتجسد في الإعتراف بالمعلومات كأهم مورد (يخلق الميزة التنافسية) ضمن الموارد الاقتصادية التي تملكها المؤسسة، ولذلك على المؤسسات

الاقتصادية العمل باليقظة والذكاء اللذان يعتبران من الأنظمة التسييرية الحديثة التي تؤدي إلى توفير المعلومات اللازمة لإتخاذ أحسن وأمثل القرارات، وهو ما يسهل عليها تحقيق أهدافها المسطرة.

إن واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر بشكل عام يعاني من تأخر نسبي في تطبيق هذا المفهوم إلا أن هناك بعض المؤشرات التي توحي ببداية الاهتمام بهذا المفهوم الحديث، التي ظهرت في شكل ملتقيات وقوانين التي اصطدمت ببعض المعيقات لكنها لم تمنع من التفكير في إنشاء مجلس أعلى الذكاء الاقتصادي، وبعد دراسة الذكاء الاقتصادي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة وبالأخص تنمية الموارد البشرية استخلصنا النتائج التالية:

– للذكاء الاقتصادي سيرورة متواصلة بدءا من جمع المعلومات، فنشرها للأعوان الذين يقومون بمعالجتها، ثم تحليلها والمصادقة عليها، ويعدها تركيبها في وثيقة تساعد على سيرورة عمليات إدارة الموارد البشرية.

– أصبحت كفاءة إدارة الموارد البشرية اليوم تمثل تحديا أما منظمات الأعمال نتيجة تعقد بيئتها، وبعدما كانت المنظمات تواجه مشكلة قلة المعلومات أصبحت اليوم تواجه حشداً منها، ما صعب من مهمتها، ومن أجل ذلك استعانت ببعض النظم التسييرية الحديثة التي من أبرزها الذكاء الاقتصادي وذلك من أجل تنظيم هذه المعلومات لتتلاءم مع متطلبات المنظمات.

– أما على مستوى قطاع الاتصالات الممثل بمؤسسة باتيمتال وجدنا أن المؤسسة المبحوثة تطبق الذكاء الاقتصادي لكن في مجالات محدودة، حيث أدخلت مصلحة تسمى بالنظام المعلوماتي في هيكلها التنظيمي مهمته ترصد البيئة الخارجية لجمع المعلومات التي تسمح له باستغلالها من أجل مواجهة تحديات السوق وتغيرات البيئة.

– الذكاء الاقتصادي في مؤسسة باتيمتال يقتصر على مستوى واحد من المستويات الإدارية وعلى الأرجح الإدارة العليا وهنا نجد أن المؤسسة أغفلت أهمية مشاركة جميع العاملين بكافة مستوياتهم في جمع المعلومات وتحليلها انطلاقا من الرصد البيئي ومن ثم بثها واستغلالها في العمليات الإدارية، إذا أن الذكاء الإقتصادي عملية جماعية تتكامل فيها جميع جهود العاملين كل حسب موقعه في الهرم الإداري.

خلاصة الفصل:

يحتل الذكاء الاقتصادي مكانة عالية في اهتمامات العديدة من المؤسسات الاقتصادية الكبرى، وذلك نتيجة للإمتيازات التي حققها في مجال رقع القدرات التنافسية للمؤسسات وزيادة التأثير في محيطها الخارجي خاصة في ظل البيئة المعقدة التي تعيش فيها. لهذا أصبح لزاما عليها تبني الذكاء الإقتصادي الذي أساسه التحكم في المعلومات من أجل استغلال الفرص ومواجهة التحديات.

خاتمة

الخاتمة:

أضحت المعرفة مفتاح النمو الاقتصادي وأهم عناصر الإنتاج الحديثة لتكوين الثروة في الاقتصاد المعرفي وأدخلت العالم في تفاعلات جديدة بإسقاطها المستمر لحدود الزمان والمكان واتسمت بخصائص اقتصادية لتمثل الإطار الفكري لاقتصاد المعرفة.

ويعتبر مفهوم الذكاء الإقتصادي أحد التطبيقات العملية الأكثر حداثة للاقتصاد المعرفي، الذي يشهد تغييرات جذرية في التكنولوجيات، المعلومات وكذلك الإتصالات، إذ يحظى باستخدام واسع في الأدبيات الاقتصادية نظرا لضرورته للمؤسسات بمختلف أنواعها سواء الصغيرة أم المتوسطة أم الكبيرة منها، وعلى المستويين المحلي والدولي.

فاليوم لا يمكن للمؤسسات مؤسسات الأعمال على وجه الخصوص. أن تبدع، تنتج وسوق إلا إذا إعتمدت على تقنية أو أسلوب يسمح لها بالحصول على المعلومة الضرورية بالشكل اللازم وفي الوقت المناسب، بإعتبار أنها بحاجة دائمة إلى معطيات أكيدة، كاملة، ذات مصداقية وجودة عالية؛ فالحصول على المعلومة وتحليلها وتنظيمها وإستغلالها أصبح بالغ الأهمية وذلك بالموازاة مع المعرفة الجيدة لكل من البيئة الداخلية والخارجية .

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى نتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

1. إن الذكاء الاقتصادي مفهوم حديث اتسع استخدامه لارتباطه بالاقتصاد المعرفي

كأحد وسائله الفاعلة ومن تطبيقاته الحديثة؛

2. إن الذكاء الاقتصادي عبارة عن فلسفة ومنهجية عمل من متطلبات التنمية المستدامة المنشودة، من خلاله دوره في التحكم في المعلومة الإستراتيجية والمفيدة من حيث إنتاجها وتداولها واستغلالها وحمايتها؛
3. يعد الذكاء الاقتصادي آلية لحماية المشروع من التهديدات ومعرفة الفرص والتكيف مع قواعد السوق الأمر الذي ينعكس إيجابا على التنافس وتحقيق أهدافا؛
4. إن التنمية بمعناها الواسع لم تعد قضية موارد فقط وإنما أصبحت قضية معرفة وإبتكار وإبداع ما يتطلب استخدام الذكاء الاقتصادي؛
5. يسهم الذكاء الاقتصادي في عمليات التنمية المستدامة من خلال مهامه في جمع المعلومات قانونية والحفاظ على الأصول و الحماية فضلا عن اتخاذه القرار الذكي اقتصادية؛
6. يسهم الذكاء الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال خلق التنافسية و دعم المؤسسات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمار في رأس المال البشري فضلا عن تشجيع التنمية السياحة؛
7. يعد الذكاء الاقتصادي ركيزة أساسية من الركائز الضرورية التي تقوم عليها الإستراتجية الصناعية الحديثة لجعل المؤسسة الإقتصادية تستجيب للتحولات التقنية المتطورة الناجمة عن العولمة الاقتصادية.

وعليه نقدم الاقتراحات التالية :

1. عقد الندوات و المؤتمرات التي توضح مفهوم الذكاء الاقتصادي و أهميته في مجالات التنمية خاصة في الجزائر للنهوض بواقع التنمية؛
2. الدفع لإجاد بيئة ملائمة للاستثمارات، المحلية و الأجنبية ، لأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة؛
3. دعم تشجيع الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لتهيئة البنية التحتية لآلية التحول صوب الاقتصاد المعرفي؛
4. تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري و توسيع التعليم الإلكتروني في المؤسسات التعليمية و توفير المتطلبات التي تؤهلها لذلك؛
5. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها في عمليات التنمية من خلال تقديم القروض وتسهيل الإجراءات الحصول عليها، ووضع آلية مناسبة لمتابعة تلك القروض لتصب في أهدافها التنموية
6. الاهتمام بالواقع السياحي و تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في تطويره و رفده بالموارد البشرية المؤهلة من خلال توسيع القبول في المعاهد المتخصصة في هذا المجال؛
7. خلق أقسام خاصة بالذكاء الاقتصادي و البحث و التطوير و إعطائها المزيد من الحرية للإبداع والتطوير بما يسهم في تحقيق التنمية؛
8. فتح المجال للدراسة و التفكير في سبل دعم نظام الذكاء الاقتصادي من خلال معالجة أسباب غياب دوره الحقيقي الذي يعد داعماً أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.